Received at: 2024-12-01 **Accepted at:** 2025-01-06 **Available online:** 2025-03-21

السياسات الإسرائيلية في تهويد المواقع الأثرية والتراثية الفلسطينية

Israeli policies to Judaize Palestinian archaeological and heritage sites

عبد الرازق متاني (فلسطين)

باحث زائر في جامعة إسطنبول التقنية– إسطنبول– مدير عتيق للآثار والتراث

Abd el- Razeq Matani (Palestine)

Visiting Researcher, Istanbul Teknik University-Istanbul, Atiq for Antiquities and Heritage

abedraze@gmail.com

الملخص:

تستعرض الدراسة إشكالية الحفاظ على التراث والآثار العربية والإسلامية في الداخل الفلسطيني، وتناقش السياسات الإسرائيلية الرسمية العامة المتبعة تجاه هذا التراث بشكل عام.

ستتبع الدراسة حال هذه المعالم وما تلاقيه من عمليات تدمير ممنهج بدءًا من أحداث النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨م، ومن ثم إطلاق مشروع إسرائيل الوطني عام ١٩٦٥م الذي أطلقت عليه اسم "تسوية الأرض " لتقوم من خلاله بجرف ممنهج وتدمير لغالبية البلدات المهجر أهلها التي فاقت ٥٣١ بلدة، ناهيك عن المدن الفلسطينية العريقة التي أزيل منها أحياء عربية كاملة؛ وصولا إلى زمننا الحاضر ورصد استمرار إسرائيل في استهداف الآثار والمعالم العربية التي صمدت بعد عمليات الهدم الممنهج، بما فيها استهداف المقابر الإسلامية والمسيحية التي لم تسلم من النبش والاعتداءات.

ومن خلال هذه الدراسة ننظر إلى السياسات الرسمية الإسرائيلية التي تشكل أساسا لفهم وضع التراث والآثار العربية التي لا تزال قائمة في الداخل الفلسطيني وتفسر لنا الإهمال المُتعمد والتقصير الذي لحق بتلك الآثار والتراث، وتساعدنا على فهم ما إذا كان التهميش والفشل في ترميم والحفاظ على هذه الآثار أمرا طبيعيا أم يندرج ضمن السياسات الرسمية المقصودة؟

الكلمات الدالة: التراث المعماري الفلسطيني؛ تهويد الآثار ؛ النكبة؛ القدس؛ تدمير الآثار.

Abstract:

This present study reviews the problem of preserving the Arab and Islamic heritage and antiquities in the Palestinian interior (Israel). It discusses the general official policies towards this heritage in general, reviewing the situation of the Arab towns that were displaced in the year of the Nakba (1948); then, the Israeli national project was launched in 1965 called "Straightening the Land", through which it systematically bulldozed and destroyed the majority of the towns whose inhabitants had been displaced, which exceeded 531 towns, not to mention the ancient Palestinian cities from which entire Arab neighborhoods were removed; to the present time, with Israel continuing to target Arab antiquities and landmarks that have withstood the systematic demolition, including targeting Islamic and Christian cemeteries that have not been spared from exhumation and attacks.

Through this study, we look at the official Israeli policies that form a basis for understanding the situation of the Arab heritage and antiquities that are still in existence and explain to us the neglect and negligence that has occurred with those antiquities and heritage and help us to understand whether the marginalization and failure to restore and preserve these antiquities is something natural or falls under the intended official policies?

Keywords: Palestinian heritage; Judaization; Nakba; Jerusalem; Destruction of antiquities.

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

المقدمة:

تتعرض الآثار والتراث المعماري الفلسطيني إلى عمليات الطمس والتدمير الممنهج على يد المؤسسة الإسرائيلية؛[١] كما وسخرت الدولة اليهودية (إسرائيل) [٢] ومن قبلها الحركة الصهيونية علم الآثار وجعلته مطية تسعى من خلاله إلى تهويد المكان و"ذاكرته" تحقيقا للأيدلوجيا الصهيونية التي قامت على فكرة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" لتقوم بمحو آثار الشعب الفلسطيني الأصلاني، بعد أن جعلت إسرائيل "الحق التاريخي" المزعوم مبررًا للاستحواذ على المكان، سعت المؤسسة الإسرائيلية منذ إنشائها عام ١٩٤٨م لتهويد الأرض والتدمير الممنهج المتعمد للآثار والمعالم الفلسطينية–العربية، وهي ما تزال مستمرة في انتهاك الآثار وإزالتها إلى يومنا هذا، ليس فقط من خلال الكتب والأبحاث، بل على أرض الواقع أيضا؛ حيث يتم جرف العديد من المواقع والطبقات الأثرية الإسلامية أو حتى تجاهل وجودها محاولين التلاعب بالتاريخ الحقيقي لأرض فلسطين[٣]، في حين سعوا إلى بناء روايتهم وجعلها الحدث الأهم بالتاريخ الفلسطيني، رغم تأكيد الباحثين لبطلانها، تلك الرواية التي بُنيت في الغالب على آثار فردية عُثر عليها هنا أو هناك، أو قد تكون بنيت في أحيان عديدة على قطع أثرية مزيفة كان الهدف من ورائها تحقيق رواية (المؤسسة) على أرض الواقع وإيجاد تصديق مادي لها، ما دام القوي هو الذي يكتب التاريخ، بل ويزيل الآثار، وما دام الصراع في جوهره من أجل الهيمنة والسيطرة في الحاضر قائما.

وما تزال إسرائيل تستهدف وتدمر المواقع الآثارية والتراثية الفلسطينية كما هو الحال في الحرب التي بدأت في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، والتي خلالها تم استهداف ما يزيد عن ٢٠٠ موقع اثري وتراثي وتدميرها بالكامل أو إلحاق الضرر بها أو تدميرها بشكل كلي أو جزئي[٤]، وفي المقابل تسعى إسرائيل إلى الاستحواذ على الأراضي في الضفة الغربية وذلك بذريعة تعريفها على انها مواقع تراث يهودية، بل بتنا نرى محاولات المؤسسة الإسرائيلية إضفاء المصداقية على أعمالها في الضفة الغربية؛ وذلك ومن خلال سن

---

[١] بحسب القانون الإسرائيلي المستند على القانون الانتدابي تعد المباني والمعالم التي نشئت قبل عام ١٧٠٠م آثار وهي محمية بحسب القانون، أما التي بنيت بعد هذا التاريخ فتعد مبانٍ تراثية لا ينص القانون على حمايتها؛ وبالتالي استعمل الباحث مصطلح الآثار والتراث معماري للإشارة إلى كل من المباني الأثرية والمعمارية التراثية الفلسطينية التي بنيت بعد عام ١٧٠٠م.

[٢] في إعلان استقلالها عام ١٩٤٨، تم تعريف الدولة التي أقامها اليهود على أرض فلسطين على أنها "الدولة اليهودية"، وسموها إسرائيل؛ وغالبا ما يستعمل مصطلح الدولة اليهودية في السياق الذي يعكس الأيدلوجية الفكرية– الدينية خلف الاستحواذ على المكان.

[٣] حول تجريف وإزالة الآثار العربية في القرى المهجرة، ينظر: سليماني وكالتر، التدمير الذي يمكن التحقق منه: علم الآثار الإسرائيلية والقرى الفلسطينية المهجرة، *تيؤريا وبيكورت*، مج. ٤٢، ٢٠٧–٢٣٥.

[٤] حول تدمير التراث الثقافي في غزة في الحرب الدائرة (٢٠٢٣–٢٠٣٤) انظر: طه، حمدان، "تدمير التراث الثقافي في غزة"، *مؤسسة الدراسات الفلسطينية– ورقة سياسات٢٩* ، ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٤م؛

Al-HOUDALIEH, S., «The International Order Is Failing to Protect Palestinian Cultural Heritage», *SAPIENS*, 6 Jun 2024.

القوانين في الكنيست الإسرائيلية تحت مسميات" حفظ التراث اليهودي" والتي بموجبها تفوض إسرائيل نفسها للسيطرة على هذه المواقع رغم تعريف أراضي الضفة الغربية على أنها "أراضي محتلة" وفق القانون الدولي، ضاربة بعرض الحائط الأعراف الدولية.[٥]

أما في الداخل الفلسطيني وهو الجزء الأكبر الذي يشكل ٧٨% من أرض فلسطين التاريخية الذي تم السيطرة عليه عام النكبة "١٩٤٨م" وإقامة دولة إسرائيل، بعد تهجير قرابة ٧٥٠٠٠٠ فلسطيني مما يزيد عن ٥٣١ بلدة، التي تساوي ٩٢% من الأرض التي أصبحت تدعى "إسرائيل" ليصبح ٧٠% من الشعب الفلسطيني من اللاجئين،[٦] يتعرض التراث والآثار الفلسطينية إلى عمليات تدمير ممنهج سعت من خلاله المؤسسة الإسرائيلية إلى تدمير كل ما هو عربي في هذه الأرض، والأعمال التي تنطوي تحت عبارة "تطهير ثقافي"؛ شهدت أحداث النكبة تدمير للعديد من المعالم في البلدات العربية، إلا أن إسرائيل سرعان ما أطلقت مشروعها "تسوية الأرض" عام ١٩٦٥ لتقوم من خلاله بعمليات تدمير ممنهجة لآثار البلدات العربية المهجر أهلها؛ ذلك المشروع الذي عدته إسرائيل "المشروع الوطني" والذي شاركت فيه ٢٠ مؤسسة، وكان الجيش الإسرائيلي واحد منها؛ قامت المؤسسة الإسرائيلية من خلال هذا المشروع بتدمير غالبية آثار القرى المهجرة، بل وإزالتها ومسحها بالكامل ولم يبق من آثاره شيء يذكر، وبتنا اليوم نتعامل مع القليل الذي أبقته البلدوزرات الإسرائيلية لا مع ما كان على أرض الواقع من آثار وعمائر؛ وهذه الأعمال جرت أيضا بالتزامن مع تدمير العديد من الآثار والمعالم العربية في المدن الساحلية بعد تهجير غالبية أهلها العرب.

وما تزال المؤسسة الإسرائيلية تقوم بتدمير التراث الفلسطيني حتى يومنا هذا، المعالم القليلة التي بقيت بعد عمليات التدمير الممنهج باتت اليوم تتهاوى وتندثر بسبب الاعتداءات المتكررة عليها أو منع ترميمها كما سنستعرض لاحقاً؛ وحتى المقابر الإسلامية لم تسلم من هذه الاعتداءات، وقد تم توثيق نبش وتدمير العديد من المقابر بحجة أعمال التطوير دون مراعاة لحرمة هذه القبور أو الأموات؛ في حين تقيم المؤسسة الإسرائيلية الدنيا ولا تقعدها في حال تم المساس بقبر يهودي في أية بقعة في العالم؛ وذلك بحجة اللاسامية (مع تأكيدنا على حرمة الأموات وعلى رفضنا التام لأي اعتداء على أي قبر لأي شخص كان ، وضرورة حفظ حرمة الأحياء والأموات).

---

[٥] للتوسعة انظر: عيمك شفيه، ورقة موقف: تعديل قانون سلطة الآثار لتتمكن من العمل في أراضي الضفة الغربية؛ عيمك شفيه، "الاستيلاء على الماضي: استخدام إسرائيل للمواقع الأثرية والمكتشفات في الضفة الغربية".

[٦] أبو جابر، إبراهيم، *النكبة جرح فلسطين النازف*، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠٠٦م، ٦.؛ بما يتعلق بإحصاء أعداد القرى والبلدات المهجرة قد نجد اختلافًا في بعض المصادر النابع بسبب الاختلاف في منهجية الباحثين في تضمين الخرب والبلدات الصغيرة والتي في أحيان كثيرة ألحقت في بلدات معينة وأحيانا تم اعتبارها بلدات مستقلة ، بحسب إحصائيات سلمان أبو سته وصل عدد البلدات المهجرة الى ٦٧٥ بلدة ؛ أبو سته، سلمان، *طريق العودة: دليل المدن والقرى المهجرة والحالية والأماكن المقدسة في فلسطين*، لندن: هيئة أرض فلسطين،٢٠٠٧م، ٦.؛ أما وليد الخالدي فقد أحصى ٤١٨ قرية مدمرة؛ الخالدي، وليد، *كي لا ننسى: قرى فلسطين ألتي دمرتها اسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧م.

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

أما التراث العربي–الفلسطيني في البلدات العربية التي صمدت في الداخل الفلسطيني فيواجه تحديات من نوع آخر؛ ففي حين ينشغل أبناء الأقلية العربية الذين صمدوا في بلداتهم بعد عام النكبة (عددهم وفق الإحصائيات يصل لـ– ١,٩٨٢,٠٠٠ نسمه: أي ما يعادل ٢١% من سكان دولة إسرائيل) في الصمود في أرضهم في ظل التحديات العديدة التي يعيشون ومنها ضائقة المسكن وذلك بعد استحواذ إسرائيل على غالبية أرضهم وحشرهم في حوالي ٢% من مساحة فلسطين التاريخية[٧]؛ وكذلك انشغالهم بقضايا القتل والإجرام المنظم التي باتت تؤرق مضجع هذه الأقلية الأصلانية بشكل مستمر، أضف إلى ذلك التمييز وشح الميزانيات؛ هذه الأمور انعكست على حفظ التراث العربي في هذه البلدات رغم اهميته وبات من الأمور الثانوية في أولويات اهتمامهم، ورغم أن هذا التراث يتوجب أن يكون محميًّا بحسب "القانون الإسرائيلي" بحكم أن هذه البلدات أصبحت واقعة تحت السلطة الإسرائيلية الا ان الواقع يقول غير ذلك؛ وفي ظل عدم توافر الأرض للبناء أصبحنا نرى تدمير وهدم لنواة البلدات العربية العتيقة والمواقع التراثية على يد سكان البلدات من اجل بناء مباني سكنية حديثة، الظاهرة التي أطلق عليها اسم "التوسع إلى الداخل"، بل ان كثيرًا من البيوت والمعالم التراثية العريقة ذات القيمة التاريخية دمرت بالكامل دون الاكتراث في قيمتها التاريخية والمعمارية كما سنستعرض لاحقاً.

ستتناول هذه الدراسة حالة الآثار والتراث المعماري الفلسطيني في الداخل الفلسطيني وما يتعرض له من تدمير، وستتبع الدراسة حال هذه المعالم وما تلاقيه بدءًا من أحداث النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨م، ومن ثم عمليات التدمير الممنهج التي قامت بها إسرائيل ومشروع "تسوية الأرض " عام ١٩٦٥م وما ترتب عليها من إزالة الغالبية العظمى للتراث الفلسطيني، مرورا بالسياسات التي ما زالت تتبعها المؤسسة الإسرائيلية حتى يومنا هذا، ومنها تجاهل التراث العربي الذي يفترض أن يكون محميًّا بموجب التزامات إسرائيل للقانون الدولي، كما وسوف تخصص الدراسة حيزا لدراسة حال الآثار والمعالم العربية في بلدات الداخل الفلسطيني التي بقيت صامدة ولم تهجر والتي تعد جزءًا أصيلًا من التراث الفلسطيني.

١. متلازمة الإنسان الهوية والمكان:

عندما نتحدث عن الإنسان والهوية لا بد أن نستذكر ثلاثة ركائز متصلة ومكملة لبعضها البعض: **الإنسان** بصفته الشخصية وكونه معمرٌ للعمران والأرض ومحافظ على هويتها الحضارية، **الأرض** كحيز مكاني بصفتها الذاتية كملجأ للإنسان ومكان لمعيشته ومكان عمارته، وقيمتها الرمزية وبعدها الوطني، **والهوية** والتي هي التجلي لمفاعيل جدل العلاقة وتدافعاتها بين الإنسان والأرض وموروثه الحضاري بسياقاته المدنية والثقافية.

[٧] جبارين، يوسف، "مناطق نفوذ المدن والقرى العربية"، في: *كتاب الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع*، روحانا نديم وصباغ– خوري اريج(محررون)، حيفا: مدى الكرمل، ٢٠١٥، ١٠٩.

تشكل العمارة ركيزة أساسية في بناء هوية الإنسان والمكان؛ أنماط العمارة تعكس عادات الإنسان ومعتقداته ونمط حياته، وعمران الأرض بالمباني المختلفة يعكس صلة الإنسان بأرضه واتصاله بها وإخضاعها خدماتيا له؛ ومن هذا المنطلق كان الاهتمام بالموروث العمراني التاريخي والأثري والذي يؤكد اتصال الإنسان بأرضه وعلاقته بها، والذي يشكل مركبا أساسا في هوية هذا الإنسان وهوية المكان؛ وبالتالي جعلت إسرائيل محو الآثار والتراث المادي الفلسطيني أهم مطلب تقوم بتحقيقه منذ عام النكبة إلى يومنا هذا ظنا منهم أنهم بذلك سيقومون بقطع علاقة الإنسان الفلسطيني بأرضه وتاريخه وهويته.

٢. الصراع على الأرض وهوية المكان:

صورت الحركة الصهيونية أرض فلسطين على أنها أرض بلا شعب تنتظر عودة الشعب اليهودي الذي لا أرض له، بعد أن هُجِّر من أرضه وُشتِّت في أصقاع الأرض، لتقوم القوى الاستعمارية العالمية وعلى رأسها بريطانيا التي استولت على أرض فلسطين بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧م بوهب هذه الأرض لليهود عام ١٩٤٨م بعد أن قامت بإعداد هذه الأرض وتجهيزها لليهود مستقطبة إياهم من أصقاع الدنيا بعد ان حبكت السردية التاريخية الحديثة لهذه الأرض لتخدم هذا القادم من خلف البحار تحقيقا لوعدها "وعد بلفور" لليهود بإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين.[٨]

لم تكتف إسرائيل بتشريد السكان الفلسطينيين الاصليين عام ١٩٤٨م، وارتكاب المجازر والتطهير العرقي بحقهم وسرقة ممتلكاتهم،[٩] بل أيضا سعت إلى تهويد أرضهم نافية صلة الفلسطيني بأرضه ومشوهة لتاريخه مصورة الإنسان العربي على أنه شخص عابر "غازي" لأرض الأجداد؛[١٠] لتقوم المؤسسة الإسرائيلية على إثر ذلك بتدمير الموروث الحضاري العربي الفلسطيني من جهة، وفي المقابل تصور معظم الآثار القديمة في البلاد على أنها آثار يهودية أو متصلة بالسردية الصهيونية– التوراتية التي حبكت لأرض فلسطين، في حين صورت تاريخ أرض فلسطين على أنه تاريخ اليهود، جاعلة اليهود هم العنصر الأساس ومركز الأحداث وأن تاريخ أرض فلسطين بجله يدور حولهم نافية تراث غيرهم بل ومدمرة له عن قصد ونية.[١١]

---

[٨] للاستزادة حول الموضوع، انظر: بابيه، إيلان، *الفلسطينيون المنسيون: تاريخ فلسطيني ١٩٤٨*، ترجمة: هالة سنو، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٤م؛

ABBOUSHI, W., The *Unmaking of Palestine*, London: Menas Press, 1985.

[٩] للتوسعة حول الجذور الصهيونية لفكرة تهجير الفلسطينيين من بلادهم يمكن النظر: بابيه، إيلان، *التطهير العرقي في فلسطين*، ترجمة: احمد خليفة، بيروت: مؤسسة الدراسات، ٢٠٠٧م.؛ بابيه؛ إيلان، "قراءة في سياسة الترانسفير من حايم وايزمان إلى رحبعام زئيفي"، *قضايا إسرائيلية*، مج.٥، ٢٠٠٢م، ٤–١٣؛ حول سرقة الممتلكات والمقدرات للفلسطينيين المهجرين من أرضهن يمكن النظر إلى: راز، كلتر، *نهب الممتلكات العربية في حرب الاستقلال*،القدس، سفري كرملي، ٢٠٢٠م.

[١٠] فيلر–يسرائيل، يعيل، *الوعي الرائد في فترة الهجرة الأولى ١٨٨١–١٩٢٤م*، القدس، موساد يوسف طرمفولد، ٢٠١٧، ١٨–٦٠؛ الموج، "البعد التاريخي للقومية اليهودية"، *تسيون*، ١٩٨٨م، ٤٠٥– ٤٢١.

[١١] متاني، عبد الرازق محمد، *علم الآثار وصناعة التاريخ*، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠١٠م، ١٦– ٢٠.

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

قامت إسرائيل بتطويع القوانين من أجل الاستيلاء على الأرض ومنع الفلسطينيين من العودة إلى بلداتهم وبيوتهم التي هجروا منها، بُغية تشريع السيطرة عليها، وقد سنت العديد من القوانين التي من خلالها استحوذت على الأرض بعد تحويل الأراضي العربية إلى الوصاية تحت مسؤولية "القيم على أملاك الغائبين" بعد اعتبارها العربي المطرود من بيته على إثر التهجير أو المذابح غائبا[١٢]، وأيضا قانون "الحاضر الغائب" الذي أصبح من خلاله ذلك الفلسطيني الذي ذهب لزيارة أقربائه في بلده قريبه أو الاحتماء عندهم أو الاطمئنان عليهم غائبا ضاع حقه[١٣]، أو من خلال عقود صورية عقدتها "إسرائيل" مع مؤسسات يهودية أو صهيونية عالمية لتضمن سيطرتها على الأرض وتمنع عودة اللاجئين كون هذه الأرض أصبحت ذات "مُلاك" كما فعل ابن جريون من خلال عقده بيع صوري إلى الصندوق القومي اليهودي(JNF أو KKL) في كانون الأول ١٩٤٨م؛ وكذلك في عام ١٩٥٠م ليتم بذلك نقل ما مساحته ٢,٣٨٠,١٤٢ دنم من أجود أراضي فلسطين[١٤].

أسهم الحكم العسكري الذي فرضته إسرائيل على السكان العرب المتبقين في قراهم في إتمام عمليات مصادرة الأراضي، فقد تم من خلال الحكم العسكري والذي استمر حتى عام ١٩٦٦م وفرض قانون الطوارئ تحقيق عده أهداف؛ وذلك بالإضافة للهدف المعلن من قبل المؤسسة وهو تحقيق امن إسرائيل، ومن ضمن هذه الأهداف منع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وتحديدا اللاجئين الداخلين أو "الحاضرين الغائبين" والذين قدر عددهم بـ ٣٠ ألف نسمة وهم حوالي خمس العرب الذين بقوا في بلادهم في حينه، وقد منعوا من العودة إلى بيوتهم وأراضيهم التي استولت عليها الدولة اليهودية، أو نقل آخرين من أماكن سكناهم ومضاربهم لإيجاد متسع لليهود[١٥]؛ كذلك تم إخلاء بعض الأماكن والقرى العربية شبه المهجورة أو بعض الأماكن التي لم تكن قد هُجرت بعد ونقل أبنائها إلى مناطق أخرى من البلاد تحت ذريعة إخراجهم من داخل "الإطار الأمني" كما حدث مع

(لوحة ١) مسجد قرية خريش الآيل للسقوط
© تصوير الباحث

---

١٢ سنت إسرائيل في عام ١٩٥٠م قانون سمته قانون " أملاك الغائبين" (חוק נכסי נפקדים)، وبموجبه اعتبرت كل من هُجّر او نزح او ترك حدود فلسطين المحتلة عام ١٩٤٧م لاي سبب كائن غائبا، وقد خولت نفسها الصلاحية للاستيلاء على كل أملاكه ونقلها للوصي والجسم الذي أسمته " القيم على أملاك الغائبين". للاستزادة أنظر: *الموسوعة الفلسطينية: أملاك الغائبين* (نسخة الكترونية).

١٣ أبو جابر ، *النكبة جرح فلسطين النازف*، ١٧.

١٤ أبو سته، *طريق العودة: دليل المدن والقرى المهجرة والحالية والأماكن المقدسة في فلسطين*، ٨.

١٥ مصالحة، نور الدين، *أرض أكثر وعرب أقل: سياسة "الترانسفير"الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩-١٩٩٦*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧، ٨.

قرية خريش في المثلث الجنوبي الواقعة بمحاذاة قلقيلية والتي هجرت عام ١٩٥٢م لإفساح المجال لتطويق مدينة قلقيلية ودمرت معالمها بالكامل باستثناء المسجد الآيل للسقوط وبيت وحيد بالقرب منه.[١٦]

٣. تسوية الأرض وإزالة آثار البلدات العربية:

سمت إسرائيل المشروع الأكبر الذي أطلقته عام ١٩٦٥م وقامت من خلاله بتدمير آثار القرى العربية وإزالتها اسم " يشور هكركاع"[١٧] أي "تسوية الأرض"، وهو المشروع الذي رأت به إسرائيل المشروع الوطني الإسرائيلي (بألـ التعريف) الذي جاء ليكمل أعمال الهدم التي طالت القرى العربية منذ عام النكبة[١٨]، وحاولت إسرائيل إعطاء عمليات الهدم مسوغا قانونيا بحجة انها تهدم " خرب" وآثار آيلة للسقوط وتشكل خطرا على الجمهور، وقد اشتركت بهذا المشروع ٢٠ مؤسسة، الجيش الإسرائيلي واحد منها[١٩]، قامت إسرائيل من خلال هذا المشروع بتدمير غالبية آثار القرى العربية التي هجر أهلها عام النكبة والتي زاد عددها عن ٥٣٠ بلدة؛ هذه البلدات غالبا تم إزالتها بالكامل ولم يتبق من معالمها شيء يذكر وقد أقيمت المستوطنات والبلدات اليهودية أو المحرشات على أنقاضها ليتم إخفاء معالمها بالكامل[٢٠].

(لوحة ٢) ما تبقى من ركام قرية جبع قضاء حيفا© تصوير الباحث

ولعلنا في هذا السياق نستذكر الجملة المنسوبة إلى موشية ديان في عام ١٩٦٩م في رده على استفسار حول القرى العربية وما حل بها ولعل السؤال جاء إثر حملة " تسوية الأرض" حيث قال: " لقد بُنيت القرى اليهودية لتحل مكان القرى العربية، إنك لا تعرف أسماء تلك القرى العربية، وأنا لا ألومك على ذلك لأنه لا توجد كتب جغرافيا، وليس الكتب فقط، بل كذلك فإن تلك القرى

16 MATANI, ABD AL RAZEQ, *Preliminary Conservation Survey and Condition Assessment: Harish Mosque,* Qalanswa: ATIQ For Antiquities and Heritage, 2022, 1-15.

١٧ بالعبرية: ישור הקרקע.

١٨ شاي، أهرون، "مصير القرى العربية المهجورة في دولة إسرائيل عشية حرب الأيام الستة وبعدها"، *كتدرا* ، مج. ١٠٥،٢٠٠٣م، ١٥١– ١٧٠.

شاي، "مصير القرى العربية المهجورة في دولة إسرائيل عشية حرب الأيام الستة وبعدها"، ١٥٨.

٢٠ للتوسعة حول تدمير القرى العربية وتهويد المشهد الفلسطيني انظر إلى: الخالدي، *كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨م وأسماء شهدائها*.؛ سليماني وكالتر، "التدمير الذي يمكن التحقق منه: علم الآثار الإسرائيلية والقرى الفلسطينية المهجرة"، ٢٠٧–٢٣٥.

BENVENISTI, M.,*Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since1948,* California: University of California press, 2000.; KADMAN, N., *Erased from Space and Consciousness: Israel and the Depopulated Palestinian Villages of 1948*, Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 2015.

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

العربية لم تعد موجودة الآن ... ولا يوجد هنا مكان واحد في هذه البلاد لم يكن فيه سكان عرب".[٢١]

عمليات تدمير الموروث العربي لم تقتصر فقط على البلدات المهجرة بل أيضا طالت العديد من أحياء البلدات الساحلية التي تم تدميرها وجرفها، ومن ثم تم تحويل هذه الأحياء إلى أحياء يهودية تحمل الطابع الغربي بعد أن كانت أحياء فلسطينية تنبض بالحياة كما حدث بحي المنشية العريق الواقع غربي مدينة يافا الذي تم تجريفه وتدميره وبناء الفنادق مكانه، ولم يتبق منه سوى مسجد حسن بيك بعد أن تم تهجير غالبية السكان العرب من المدينة الذين فاق عددهم ٧٠٠٠٠ شخص وحصر ما تبقى منهم(حوالي ٥٠٠٠ شخص) في البلدة القديمة وحي الجبلية والعجمي[٢٢]، الأمر الذي تكرر أيضا في البلدة التحتى بحيفا التي دمرت غالبية مبانيها مباشرة بعد سقوط المدينة في الحملة التي أطلق عليها اسم "شكمونا"[٢٣].

(لوحة ٣) استمرار الاعتداءات وتهاوي مسجد عمقا قضاء عكا © تصوير الباحث

عمليات هدم القرى التي بدأت بعد تهجير سكانها مباشرة واستمرت سنين عديدة حملت فكرة إزالة كافة آثار القرى المهجرة إلا أن عدم توافر الموارد المالية لتنفيذ هذه المخططات آلت دون ذلك الأمر الذي أكده تصريح ابن غوريون في الكنيست بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٢م، حيث قال: "من وجهة نظري كان يجب أن يتم إزالة كل الخرب[٢٤] –القرى المهجرة– الموجودة في جنوب النقب... إنها ما زالت قائمة(في إشارة إلى عدد قليل من آثار البلدات على أطراف النقب) لأن هناك حاجة للكثير من المال لتفجيرها و"تنظيفها". على كل الأحوال لماذا يجب أن نبقي عليها؟ أناس عرب يمرون من منطقه جولس وأماكن أخرى ويرون خرب فارغة، ما الحاجة بهذا الشيء؟".[٢٥]

---

[٢١] ديان، موشية، "تصريح لجريدة هآرتس الإسرائيلية"، حيفا، ٤ نيسان ١٩٦٩م.

[٢٢] لوز، المجتمع العربي في يافا ومسجد حسن بك: تشكيل الهوية الاجتماعية والتمكين الذاتي والاحتجاج، ٢٠٠٥: ١٨؛ عثامنة، امنه، "منازل الفلسطينيين في يافا واستخدامها تحت سلطة إسرائيل وجهاز دولتها"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج.٩٣، ١٠٠–١١٠؛ للاستزادة حول هدم وتدمير حي المنشية يمكن النظر إلى: الكسندروبيتش، اور، "الهدم المدني: المحو المخطط لحي المنشية في يافا"، *عيونيم بتكومات يسرائيل*، مج. ٢٣، ٢٠١٣م، ٢٧٤– ٣١٤.

[٢٣] للاستزادة حول تدمير البيوت العربية في حيفا التحتى وتهويد الحيز والمكان في المدينة ينظر: كولداني، ز.، "السياسة في المشهد: إنتاج المشهد الطبيعي في حيفا في المرحلة الانتقالية بين فترة الانتداب والحكم الإسرائيلي"، *رسالة دكتوراة*، حيفا: معهد هتخنيون، ٢٠١٠م.

[٢٤] استعمل بن غوريون كلمة "خرب" او "اطلال" في الاشارة إلى ان القرى كانت مهجرة ولم يبقى منها سوى الاطلال ليتبادر إلى الذهن ان ازاله هذه الخرب هو امر طبيعي بل هو الامر المطلوب في حين ان الحقيقة هي ان القرى والبيوت العربية في الغالب حفظت كما تركها أهلها.

[٢٥] شاي، "مصير القرى العربية المهجورة في دولة إسرائيل عشية حرب الأيام الستة وبعدها"، ١٥٧.

برغم عدم وجود إحصائيات دقيقة لحجم الدمار الذي لحق كافة البلدات العربية المهجرة ومن خلال العمل الميداني ومسح –كاتب هذه السطور– المعمق لما يزيد عن ٢٥٠ موقع قرية وبلدة من خلال رسالة الماجستير التي عُنيت بالمقابر والمدافن في جندي الأردن وفلسطين في الفترات الإسلامية المختلفة[٢٦]؛ وكذلك مسح المقدسات والمساجد الذي أجريته ضمن رسالة الدكتوراه التي بحثت تطور العمارة الدينية في جند الأردن وفلسطين منذ مطلع المئة السابعة وحتى بداية القرن العشرين[٢٧]، أُقَدّرُ حجم الدمار الذي حل بهذه البلدات بما يزيد عن ٨٥% منها. غالبا لم يتبق من أثر البلدات إلا المقابر أو معلم منفرد وفي أحيان كثيرة حالة هذه المعالم القليلة المتبقية صعب أو آيلة للسقوط ومنها ما يتهاوى، ولعل الأسلوب الذي تتبعه المؤسسة الرسمية يمكن تسميته بسياسة "القضم البطيء" بمعنى أنها تمنع القيام بترميم غالبية المقامات والمساجد التي لم يتم تجريفها بعمليات التسوية– نستثني منها تلك التي تم وضع اليد عليها وتستعمل من قبل الدولة أو جهات يهودية خاصة– وتتركها بسوء حالها متأثرة بعوامل الزمن الكفيلة بتخريبها والمتسببة في انهيارها، أو لعلها تتعرض لاعتداءات مباشرة الأمر الذي رصدته من خلال أعمالي ومسوحاتي الميدانية كما هو حال قرية لفتا قضاء القدس والتي نزعت الحجارة من رؤوس العقود وبالتالي أصبحت معرضة للانهيار، ومسجد حطين بالقرب من طبريا والذي نبشت أرضيته في عدة مواضع، ومسجد الغابسية وعمقا بالقرب من عكا والتي تعرضت أبنيتها لاعتداءات حديثة وباتت معرضة لخطر الانهيار.

لم تقتصر عمليات التهويد على إزالة القرى والبلدات العربية المهجر أهلها وتجريفها بل أيضا تم تهويد وعبرنة الأسماء من خلال إزالة أسماء البلدات العربية المهجرة من الخرائط ليحل مكانها أسماء المستوطنات اليهودية التي أقيمت على أنقاض القرى العربية، وقد غيرت وحرفت غالبية الأسماء العربية الكنعانية الأصلانية (قرى، بلدات شوارع، وديان. الخ.) لتستبدل بأسماء يهودية، صهيونية وتوراتية [٢٨]، وقد أشرف على هذه الأعمال لجان رسمية عُنيت بهذا الأمر بإشراف مباشر من رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه.[٢٩]

---

[٢٦] متاني،عبد الرازق، " التسلسل الزمني وتصنيف المدافن والقبور الإسلامية في جندي الأردن وفلسطين"، *رسالة ماجستير*، كلية الآثار/ جامعة حيفا، ٢٠١٢م.

[٢٧] متاني، عبد الرازق، "التسلسل الزمني وتطور المساجد في جندي الأردن وفلسطين (١٩١٧–٦٣٨)"، *رسالة دكتوراه*، كلية دراسات الآثار الكتاب المقدس والشرق القديم / جامعة بن غريون، ٢٠٢٠م.

[٢٨] للاستزادة حول أصول أسماء المدن والقرى الفلسطينية ومحاولات طمسها وتهويدها يمكن النظر إلى: مرقطن، محمد،"ذاكرة المكان: أسماء المدن والقرى الفلسطينية ما بين الاستمرارية التاريخية والطمس الصهيوني"، *تبين*، مج. ٩، ع.٣٣، ٢٠٢٠م، ٣١– ٥٤؛ حول المسميات العبرية التي أطلقت على المعالم العربية المختلفة ينظر: عراف، شكري، *المواقع الجغرافية في فلسطين: الأسماء العربية والتسميات العبرية*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٤م.

[٢٩] للاستزادة حول الموضوع ينظر:

BENVENISTI, *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since1948*, 12-54.

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

٤. المقابر الإسلامية: واقع مرير وانتهاكات مستمرة:

سياسة تهويد الأرض وتدمير التراث العربي والإسلامي لم تتوقف يوما، بل هي سياسة مستمرة اتخذتها إسرائيل منذ قيامها وحتى يومنا هذا، ومن الملفت للنظر أنه وبعد تدمير غالبية آثار البلدات المهجرة ما زالت الاعتداءات تتكرر على المقدسات من المساجد القليلة والمقابر التي صمدت أمام عمليات الهدم، فرفات الموتى وعظامهم لم تسلم وأزيلت وجُرِّفت من مواقع عديدة وفي بعض الأحيان تقوم الشاحنات بنقلها ضمن أكوام الرمال كما حدث مع المقبرة في الرملة عام ٢٠٠٨م، أو قد يكون بعضها خزن في الصناديق كما حصل مع مقبرة يافاعام ٢٠١٨م، وقد لا نجد للمقبرة أي أثر[٣٠].

والانتهاكات الحديثة للمقابر تتم غالبا لأتفه الأسباب –مع رفضنا للاعتداء التام على المقابر لأي سبب كان– فتارة تحفر المقبرة لمد خط للمياه العادمة كما حدث مع مقبرة مأمن الله في القدس، وتارة تنبش بحجة شق شارع، كما حصل مع مقبرة وادي عارة ومقبرة كفر سابا، أو بحجة البناء والتطوير كما حصل مع مقبرة كفر لام والغابسية، أو قد تحول المقبرة إلى حظيرة للأبقار كما حصل مع مقبرة سيرين والكفرين والبروة ويمنع رشها بالمبيدات الحشرية والمحافظة عليها خشية، إلحاق الضرر بالدواب، أو قد تستعمل كمكب للنفايات كمقبرة عين غزال واجزم أو تقام عليها الملاعب والمنتزهات، وقد تكسر الشواهد وتدنس القبور أو قد تُتخذ المقابر مخيمات تمارس فوق أرضها الرذيلة والحفلات الماجنة[٣١].

(لوحة ٤) نبش أرضية مقام الصحابي تميم بن اوس الداري في بيت جبرين قضاء الخليل (٢٠٢٠) © تصوير الباحث

ورغم كون حفظ الميت حق تكفله كافة الشرائع السمأوية والقوانين والتشريعات الوضعية الا أن إسرائيل ما زالت تتعدى على المقابر وباتت الاعتداءات تتم أيضا على قبور الصحابة كما حدث مع قبر ومقام الصحابي تميم بن أوس الداري الذي تم نبشه من فترة قريبة(في عام ٢٠٢٠)[٣٢]، وبعد أن كانت تُنتهك المقابر وتخفى آثار القبور خلسة في الماضي، أصبحنا نرى الانتهاكات العلنية لمقابر المسلمين بل ونشر تقارير الانتهاك والحفر للمقابر بحجة "البحث العلمي" ومنها تقارير مصورة لمقابر كانت قد انتهكتها سلطة الآثار الإسرائيلية، نذكر منها:

---

٣٠ صنع الله، حسن و متاني، عبد الرازق، *الرموز اليهودية والمقدسات الاسلامية بين التقديس والتدنيس*، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ومؤسسة الاقصى للوقف والتراث، ٢٠١٢م، ٧١ – ٩٦.

٣١ للاستزادة حول الاعتداءات على المقابر الإسلامية والمسيحية في أرض فلسطين، انظر؛ صنع الله وعبد الرازق، *الرموز اليهودية والمقدسات الاسلامية بين التقديس والتدنيس*، ٦٤– ١٤٠.

٣٢ زيارة ميدانية للباحث: بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢م.

– العديد من المقابر الإسلامية جنوب الرملة: وقد تم انتهاكها في العديد من المرات (٢٠٠٣،٢٠٠٥م)، لتنبش القبور بحجة شق الشوارع وقد عرضت في عدة تقارير رسميه[٣٣].

– كفر سابا: تم انتهاك ونبش مقبرة القرية المهجرة عام ٢٠٠٤م، والتي أقيمت على أنقاضها مستوطنه تحمل نفس الاسم وذلك بحجة تمرير خطوط المياه[٣٤].

– المقبرة المملوكية "يافا": تقع في منطقه دوار الساعة وقد تعرضت للعديد من الانتهاكات والحفريات عام ٢٠٠٧م؛ وذلك بحجة عمليات التطوير، وقد نشرت نتائج الحفريات في العديد من التقارير[٣٥].

– مقبرة مأمن الله في القدس: هذه المقبرة تم الاعتداء عليها مرارا وتكرارا منذ عام ١٩٦٧م: صودرت أرض المقبرة وحولت إلى متنزه حمل اسم " متنزه الاستقلال" شمل شق الطرقات وتجريف القبور، نبشت أرضيتها مرارا وتكرارا من أجل مد خطوط الصرف الصحي وشبكات الكهرباء[٣٦]، في عام ٢٠٠٥م جُرفِّت أرض المقبرة ونبشت القبور من أجل إنشاء متحف حمل اسم " متحف التسامح" كما كشفت التقارير العديده[٣٧].

١.٤. يا للمفارقة، لعلها قبور يهود..:

من المفارقات التي تظهر السياسة العوجاء للمؤسسة الرسمية الإسرائيلية تجاه مقدساتنا ومعالمنا العربية الإسلامية في هذه البلاد، الفضائح المتكررة لنبش المقابر الإسلامية بل من خلال ازدواجية المؤسسة بالتعامل فتراها تمنع انتهاك المقابر التي "يُظن" أنها قد تعود ليهود رغم عدم إمكانية الجزم في ذلك، في حين لا تحرك ساكنا بل وتقوم أذرعها الرسمية وعلى رأسها سلطه الآثار بانتهاك المقابر، الأمر الذي ظهر جليا من خلال أمثلة عديدة نذكر منها:

– فضيحه نبش المقبرة الإسلامية في سلوان والتي تقع على بعد عشرات الأمتار جنوبي المسجد الأقصى فيما يطلقون عليه اسم موقف "جبعاتي" حيث تم انتهاك المقبرة الإسلامية وما كان لينكشف أمرها لولا أن أخبارا قد تَسربت عن انتهاك المقبرة لجهات يهودية ظانين انها قبور يهود إلا أنها ولكونها قبور مسلمين فقد تم

---

٣٣ اون، ألكسندر، "الرملة"، *حدشوت ارخيؤلوجيوت*، مج. ١٢٠، ٢٠٠٨م(نسخة الكترونية)؛ فرنوس، جيورا وريجر، يوسي، "الرملة، شارع بيالك"، *حدشوت ارخيؤلوجيوت*، مج. ١٢٠، ٢٠٠٨م(نسخة الكترونية).

٣٤ جورزلزاني، امير، "كفر سابا"، *حدشوت ارخيؤلوجيوت*، مج. ١١٧، ٢٠٠٥مم (نسخة الكترونية).

٣٥ أربيل، القشلة يافا، *حدشوت ارخيؤلوجيوت*، مج. ١٢١، ٢٠٠٩م(نسخة الكترونية).

٣٦ للاستزادة ينظر: صنع الله ومتاني، *الرموز اليهودية والمقدسات الاسلامية بين التقديس والتدنيس*، ٩٨.

٣٧ التقرير الذي نشره ربابورت (صفر تسامح، ٢٠٠٩م) اظهر حجم الانتهاك وتدمير القبور الهائل الذي حصل في المقبرة، والذي شمل نبش مئات القبور، الأمر الذي أكده أيضا التقرير الذي نشرته سلطة الآثار سليماني، جدعون، "القدس– مامن الله"، *حدشوت ارخيؤلوجيوت*، مج. ١٢٩، ٢٠١٧م.(نسخة الكترونية).

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

"معالجه" الأمر وإخفائه بل وتم إخلاء القبور من المكان، الأمر الذي كشفه مراسل جريدة "هآرتس" بعد أسبوعين[٣٨].

– فضيحة بناء ملاجئ في مستشفى برزلاي –أشكلون المقامة على أرض المجدل حيث تم إعاقة بناء ملجأ للمستشفى رغم قرب المدينة من غزة وتعرضها المستمر للقصف، وعمليه بناء الملجأ أعيقت وعُلقّت لسنوات رغم تأكيد علماء إسرائيليين على أن القبور ليست ليهود، ومن المفارقات الجلية في هذه الفضيحة التدخل المباشر لمكتب رئيس الحكومة في حينه وإيقاف عمليات التنقيب رغم الحاجة الماسة لإنشاء الملجأ، في حين تم في الماضي تفجير مقام الشيخ علي وجرف المقابر الإسلامية والتي لا تبعد سوى عشرات الأمتار عن الموقع دون مراعاة حرمة الأموات المسلمين، الأمر الذي كشف من خلال بروتوكولات الكنيست الإسرائيلية المناقشة للقضية[٣٩].

٢. تهويد البيئة المحيطة والحيز العام:

اعتبرت إسرائيل عمليات تهويد البيئة والفضاء الفلسطيني من خلال زراعة "المُحرشات " مشروعها الوطني.[٤٠] الهدف الأساس من إقامة المحرشات والحدائق الوطنية الإسرائيلية هو إخفاء آثار و"ركام" القرى العربية المهجرة التي زاد عددها عن ٥٣٠ بلدة. وقد تولى هذا الأمر "الصندوق القومي الإسرائيلي" الذي كان له أكبر الأدوار في تهويد الأرض وإنشاء المحرشات على أنقاض القرى ليصل عدد الأشجار التي زرعها الصندوق القومي عام ١٩٧١م إلى ١٠٠ مليون شجرة من خلال الغابات المقامة على أنقاض القرى وقد استمر بزراعة حوالي ٦٠٠ ألف شجرة متنوعه كل عام في كافة أنحاء البلاد[٤١].

ومن بين أهم هذه الغابات تلك التي أقيمت حول مدينة القدس تحديدا في منطقة اللطرون بعد حرب عام ١٩٦٧م على أنقاض قرى عمواس، يالو وبيت نوبا والتي تم تهجيرها وهدمها بعد أسبوع من انتهاء الحرب[٤٢]، ليقوم الصندوق القومي الإسرائيلي بزراعة غابة متنوعة الأشجار على أراضي القرى وقد نفذت العملية بحسب خطة مسبقة تهدف إلى تحريش المنطقة المؤدية إلى القدس وقد أجهزت جرافات الصندوق

---

[٣٨] ربابورت، ميرون، " قامت سلطة الآثار بإزالة هياكل عظمية من العصر الإسلامي من منطقة الحرم القدسي دون الإبلاغ"، هآرتس، ١ يونيو ٢٠٠٨.

[٣٩] بروتكول جلسة الكنيست الاسرائيلي، "الحاجة الملحة لحماية مستشفى برزلاي في عسقلان"، جلسة رقم ٤٨٤، ٧ يناير ٢٠٠٩م.

[٤٠] زروبيل، يعيل، "بين التاريخ والأسطورة: تجسيدات تل حاي في الذاكرة الشعبية"، في: اوحنا دفيد وفيستريخ روبرت (محررون)، *الأسطورة والذاكرة: تجسيد الوعي الإسرائيلي*، القدس: هكيبوتس همؤحيدت ومخون فان لير،١٩٩٦، ١٨٩–٢٠٢؛ للاستزادة حول زراعة المحرشات والحدائق الوطنية الإسرائيلية يمكن المظر الى: كبلان، م. *الخطة الوطنية العامة للغابات والمحرشات، ملف سياسات*، القدس: كيرن كييمت ليسرائيل (بدون تاريخ).

[٤١] ككال، "تاريخ كاكال ١٩٧١–١٩٨٠"، *موقع كيرن كييمت ليسرائيل*، حمل بتاريخ ٢٠١٠/٢/٤م، ١.

[٤٢] الجازي، ي. "الثلاثة الذين مسحوا"، *ملحق جريدة هآرتس*، ١٩٩٧/٧/١١م.

على المكان وتسويته بالأرض ومن ثم جاء المختصون في زراعة الأشجار ليبدؤوا عملية التشجير وقد زرع في كل عام قرابة ٢٠ ألف دنم[٤٣].

هذه المحرشات شملت فى الغالب أشجار الصنوبريات والتي هي أشجار دخيلة على أرض فلسطين والتي امتازت بزراعة الورديات والتين والزيتون والرمان وبذلك تحويل البيئة في البلاد إلى بيئة مشابهة للبيئة الأوروبية[٤٤]، الأمر الذي فسر على انه محاولة اليهود القادمين إلى البلاد لصناعة بيئة مشابهة إلى تلك التي عاشوها في طفولتهم وبقيت راسخة في أذهانهم[٤٥]؛ ولعل ذلك يندرج أيضا ضمن الأيدلوجية الصهيونية التي تصور اليهود الأشكناز المؤسسين للدولة اليهودية أنفسهم بأنهم امتداد للأوروبيين أو أنهم الحامي لحضارة الغرب كما صورهم ثيودور هرتزل في كتابه "دولة اليهود": إن دولة اليهود المنشودة ستكون عبارة عن سور يفصل بربرية الشرق عن حضارة الغرب وتقدمه.[٤٦]

وامتازت الصنوبريات بكبر حجمها وكثافتها وتغطيتها لمساحات شاسعة وميزاتها النباتية بحيث تحتوي أوراقها مواد تمنع نمو نباتات أسفل منها أسهمت في القضاء على النباتات الأصلية بعد أن غطت على غالب الحيز البصري العام وبذلك تم تهويد البيئة والنباتات الفلسطينية، على إثر هرم أشجار الصنوبر وعلى إثر الحرائق العديدة والتآكل الذي أصاب أشجار الصنوبريات يلاحظ قيام المؤسسة الإسرائيلية بزراعة الأشجار الطبيعية الأصلية التي امتازت بها أرض فلسطين ومناخ حوض البحر المتوسط كالبطم والسنديان والشبرق والخروب؛ وذلك بالإضافة إلى الورديات والرمان معرفين إياها على أنها نباتات توراتية أصلية في الأرض المقدسة "ارتس هكودش".

٣. إزالة الآثار الإسلامية وتسخير علم الآثار في خدمة المؤسسة الإسرائيلية:

لم تكتف إسرائيل بتدمير القرى العربية المهجر أهلها بل أيضا قامت –وما زالت– بتدمير الموروث التاريخي والآثار في كثير من هذه البلدات؛ هذه الآثار والتي وبحسب القوانين والشرائع الدولية والقانون الإسرائيلي من المفروض أن يتم المحافظة عليه وعدم المساس به، إلا أن إسرائيل غالبا لم تكترث بالموروث الأثري الموجود في هذه القرى العربية التي بالمجمل تم إزالة معظم معالمها وتجريفها بالآلات الثقيلة، دون اهتمام بها أو مراعاة لقيمتها التاريخية والمعمارية والفنية، على الرغم من كون العديد من هذه البلدات قد

---

[٤٣] ككال، "تاريخ كاكال ١٩٧١–١٩٨٠م"، ٢.

[٤٤] الحديث هنا عن أشجار الصنوبر الدخيلة المستجلبة من أوروبا علما أنه يوجد في فلسطين بعض أنواع الصنوبريات وتوجد بعض الغابات والمحرشات في منطقة الكرمل وجبال برية القدس.

[٤٥] لمدان، م.، "المنظر الطبيعي والأيديولوجية: الأيديولوجية فياعمال التشجير التي قام بها الصندوق القومي اليهودي"، *رسالة دكتوراة*، حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠٠م، ١١١.

[٤٦] نعيرات، رائد، "الجدار الفاصل في العقلية الإسرائيلية"، *مؤتمر فلسطينيي أوروبا (٢٠٠٨م): الوقائع والوثائق*، لندن: الأمانة العامة لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، ٢٠٠٨م، ١٤٦.

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

ضمت نواه تاريخية وأثرية والتي تعود إلى حقب قديمة وعريقة[٤٧]، علما أن من الباحثين من يرى أنه كان باستطاعة علماء الآثار الحفاظ على الموروث الأثري في العديد من القرى العربية وعدم جرفه وتدميره إلا أن من المختصين بالآثار الذين قاموا بشكل فعلي بتدمير البلدات من فضلوا عدم القيام بذلك متغاضين عن الواجب الأخلاقي والمهني الذي يُمليه عليهم تخصصهم[٤٨].

لا يمكن اعتبار علم الآثار علما محايدا وموضوعيا بل هو من أهم مركبات الصراع التاريخي والأداة الأهم التي سعت من خلالها إسرائيل ومن قبلها بريطانيا إلى تهويد تاريخ أرض فلسطين و"فرض" الرواية الصهيونية–التوراتية على أرض الواقع وتثبيتها، فسرت الكثير من المكتشفات الآثارية التي قامت بها البعثات الغربية قبل عام ١٩٤٨م على أنها آثار يهودية وحيكت حولها القصص المعتمدة وربطت بالسردية التوراتية، هذا النهج الذي طغى على علم الآثار سنوات عديده أيضا بعد قيام إسرائيل ما زال مستمرًا حتى يومنا هذا[٤٩].

ارتبط علم الآثار الإسرائيلي بالسياسة بحيث كان وما زال الآثاريون الإسرائيليون لهم دورٌ كبيرٌ في بناء الذاكرة والهوية الجماعية الإسرائيلية والمحافظة عليها[٥٠]، وبرز من بين الآثاريين قادة ومؤسسون في دولة إسرائيل كالجنرال يغائيل يدين الذي كان له دور كبير في تأصيل الرواية اليهودية من خلال عمليات التنقيب التي قام بها كما حدث في قلعه الصبة (متسادا) والتي تحولت إلى رمز وطني إسرائيلي.[٥١] هذا الدور الذي لعبه علماء الآثار أكدته شهادات كبار الباحثين الإسرائيليين أنفسهم كما أشار البروفسور " يسرائيل فنكلشتن" في مقدمة الطبعة العبرية من كتابه "بداية إسرائيل" حيث قال:

"منذ سنوات الخمسين من المئة العشرين كان علم الآثار التوراتي ركيزة أساسية في بناء طباع الشعب الإسرائيلي، احتلال الأرض على يد يهوشوع وقصة الاستيطان اعتبرت النموذج الظاهر من الماضي البعيد لعودة صهيون الجديدة، مملكة داوود وسليمان المزدهرة اعتبرت رمزا للمستقبل المزهر لإسرائيل الشابة. كل هذا يجب أن نحلله على أساس الأيام الأولى من بناء دولة قومية وبناء الهوية، ولكن الآن عندما نضج المجتمع الإسرائيلي، وعندما أصبحت إسرائيل أمرا واقعيا،

---

[٤٧] باز، يائير،" الحفاظ على التراث المعماري في الأحياء المهجرة بعد حرب الاستقلال"، *كتدرا*، مج. ٨٨، ١٩٩٨م، ٦٩؛ لنماذج حول هدم القرى يمكن النظر إلى: شاي، "مصير القرى العربية المهجورة في دولة إسرائيل عشية حرب الأيام الستة وبعدها"، ١٥١– ١٧٠.

[٤٨] سليماني وكالتر، "التدمير الذي يمكن التحقق منه: علم الآثار الإسرائيلية والقرى الفلسطينية المهجرة"، ٢٢٦.

[49] للاستزادة حول علم الآثار ودوره في بناء الهوية الإسرائيلية وتجنيد علم الآثار لخدمة المشروع الصهيوني يمكن النظر إلى: فياجه، ميخائيل، *معول للحفر: علم الآثار والقومية في أرض إسرائيل*، بئر السبع: مركاز بن جريون لحيكر يسرائيل وهتسيونوت وجامعة بن غريون، ٢٠٠٨م.؛ متاني،عبد الرازق، *علم الآثار وصناعة التاريخ*، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠١٠؛ SILBERMAN, N.A., *Diggin for God and Country: Exploring the Holy Land 1799-1917*, New York: Anchor Books, 1982; ABU EL-HAJ, N., «Archaeology, and the Remaking of Past and Present in Contemporary Jerusalem», *American Ethnologist* 25, 1988, 166-188.

[٥٠] فياجة، *علم الآثار والقومية في أرض إسرائيل*، ١٠– ١٧.

[٥١] كاتس، حايه، "علم الآثار الذي على السطح وعلم الآثار في الأعماق: موقف المجتمع الصهيوني الديني من علم الآثار ١٩٦٧–١٩٤٨"، *كاتدرا*، مج. ١٦٠، ٢٠١٥م، ١٠٥–١٢٢،١٢١.

هل يوجد قيمة للسؤال عمّا إذا وقعت جدران أريحا نتيجة الاصوات المنطلقة من صفارة يهوشوع، أو هل: حكم سليمان عاصمة مزدهرة لمملكة امتدت من نهر مصر إلى الفرات أم حكم قرية نائية على مناطق صغيرة جنوبي الجبل؟ هل يوجد لذلك انعكاسات حول "حقنا على الأرض "؟"[٥٢].

اليوم نجد من الباحثين الآثاريين المنسوبين إلى "مدرسة ما بعد الصهيونية"[٥٣] من يدعون إلى التحلل من قيود الصهيونية في كتابة التاريخ، ومنهم من انتقدوا التجنيد الحاصل لعلم الآثار مطالبين بفصل العلم عن السياسة والتحرر من قيود الصهيونية و"علم الآثار التوراتي"[٥٤] الذي يفسر التاريخ وفق الرؤية الصهيونية– التوراتية، معللين ذلك بأن "دولة إسرائيل" أصبحت أمرا واقعا تستمد استقلاليتها وقوتها من أساس وجودها ومن خلال حضارتها الحالية، وبالتالي لم يعد هناك حاجة للترويج للأساطير التوراتية التي احتاجوا أن ينشروها في بداية سنوات قيام الدولة[٥٥]، بل ومنهم من أصبح يوجه الاتهامات المباشرة لما يقوم به علماء الآثار "التوراتيين" من تقويض للعلم، خصوصا فيما يتعلق بتاريخ القدس كما رد مجموعة من أساتذة جامعه تل– أبيب على ادعاءات ايبلت مزار[٥٦] بمقال تحت عنوان: "**هل حقا اكتشف في القدس قصر الملك داوود؟**" ملخصين بحثهم:

"**الاستحداث الذي تقترحه مزار هو نموذج واضح لعلم الآثار التوراتي التقليدي، الذي يصمم التفسيرات الأثرية بحسب رؤية غير ناقضة للرواية التوراتية، هذا النظام والذي تحكم في البحث حتى سنوات الستين من المائة العشرين، وضعف حتى كادت هذه المدرسة تختفي عند نهاية المائة العشرين لتظهر مجددا قي قمة رونقه في مدينة داوود في سنة ٢٠٠٥م**"[٥٧].

---

[٥٢] فنكلشتن، يسرائيل، *بداية إسرائيل: الآثار، التوراة والذاكرة التاريخية*، تل ابيب: جامعة تل ابيب،٢٠٠٣م، ٤.

[٥٣] للاستزادة حول مدرسة ما بعد الصهيونية ينظر: مهدي، كاظم علي، *ما بعد الصهيونية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦.

[٥٤] علم الاثار التوراتي: مصطلح يطلق على المدارس البحثية الاثارية التي ظهرت في القرن التاسع عشر التي هدفت الى تأكيد تاريخية الكتاب المقدس من خلال علم الاثار، وقد انبثق منها جمعيات عديده على راسها جمعية استكشاف فلسطين البريطانية (PEF). هذه المدرسة هي احدى اهم تجليات عصر التنوير والحداثة والصراع بين الدين والدولة والذي افضى الى نبذ سلطان اللاهوت وبالتالي سعى أبناء هذه المدرسة بأثبات مصداقية التوراة وذلك من خلال البحث عن الدلائل الاثرية التي تؤكد هذه الرواية. هذه المدارس استمرت بنهجها وبعملها وتماثلت وتقاطعت مع الصهيونية بل واسهمت في إقامة الدولة اليهودية التي سخرت علم الاثار منذ نشؤها من اجل تثبيت وجودها واحقيتها التاريخية على الأرض باعتبارها الدولة الحافظة والوارثة للموروث التوراتي. للاستزادة ينظر: متاني، *علم الاثار وصناعة التاريخ*، ١–١٧.

[٥٥] هي حفيدة بنيمين مزار رئيس الجامعة العبرية سابقا ومن المؤسسين لدولة إسرائيل والذي يعتبر الاب الروحي والمؤسس لمدرسة الاثار التوراتية الإسرائيلية، مزار سارت على نسق جدها وهي ايضا باحثة في الاثار، وتعتبر من الرائدين بعلم الاثار التوراتي الحديث واحد أدوات تمرير الرواية الإسرائيلية الرسمية.

[٥٦] اوسكشين وآخرون، "هل تم اكتشاف قصر الملك داود في القدس؟"، *حيدوشيم بحيكر يروشالايم*، مجـ. ١٣، ٢٠٠٧، ٤٦.

[٥٧] اوسكشين وآخرون، "هل تم اكتشاف قصر الملك داود في القدس؟"، *حيدوشيم بحيكر يروشالايم*، مجـ. ١٣، ٢٠٠٧، ٤٦.

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

رغم أن مدرسة ما بعد الصهيونية لا تناقش الحق اليهودي على الأرض، فالأمر بالنسبة لهم مسلم به غير خاضع للنقاش؛ بل هي في الحقيقة مدرسة واقعية أكثر من غيرها تطالب بإعطاء البحث الأثري حقه ، ومع ذلك فاتباعها قلة وكأنهم صوت في البرية؛ هم ينتقضون استفحال التدمير والعبث والتجنيد الحاصل للآثار في أيامنا هذه من قبل الساسة وغيرهم من أجل تنفيذ وخدمة أجنده سياسية، أو من قبل جماعات معينة تسعى لتهيمن على الحيز والمكان كما هو الحال في القدس على سبيل المثال لا الحصر، كما هو الحال بمنظمة عيمك شفيه (עמק שווה)، التي تعرف نفسها على أنها منظّمة إسرائيلية ناشطة من أجل حقوق الثقافة والتراث، وتهدف إلى الحفاظ على المواقع الأثرية كممتلكات عامة تابعة لكل المجتمعات والشعوب. تناضل ضد استعمال مواقع التراث والآثار كأداة سياسية في النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، وتعد علم الآثار وسيلة للجسر على الفجوات والتواصل بين الشعوب والثقافات. كما وتؤمن بأن المكتشفات الأثرية لا يجب، ولا يمكنها، أن تشكّل أداةً بيد أبناء شعب أو ديانة ما لإثبات ملكيتهم الحصرية للمكان[٥٨].

هؤلاء الباحثون يطالبون بالتحرر من هيمنة السياسة المفروضة على التاريخ خصوصا في ظل عمل جهات وسلطات رسمية مع جمعيات يهودية يمينية تسعى إلى فرض أجندتها السياسية على أرض الواقع، كما هو الحال مع جمعية العاد الاستيطانية التي تسيطر على أجزاء مهمة في بلدة القدس القديمة وسلوان وتسعى إلى فرض الرواية الصهيونية على المكان وتحقيقهما على أرض الواقع[٥٩].

يرى الباحث أن غالبية الباحثين والمنتسبين إلى ما بعد الصهيونية هم بالفعل يساهمون في تدعيم وفرض الرواية الصهيونية على أرض الواقع بتجاهلهم العبث والتدمير الذي أحدثه للآثار الفلسطينية في البلاد؛ هم في الحقيقة يضفون المصداقية على كثير من الأعمال التي تقوم بها المؤسسات الإسرائيلية الرسمية في عموم أرض فلسطين التاريخية من خلال الكشف عن بعض حالات التزييف المستفحل في الآثار أو تزايد الكشف عن آثار إسلامية وبذلك تصور هذه المؤسسات على أنها مؤسسات ذات مصداقية تعمل وفق معايير علمية موضوعية، في حين تستمر هذه المؤسسات في تدمير التراث الحضاري الفلسطيني في البلاد كما أشرنا سابقا. في حين يختزلون الصراع على هوية الدولة والذي ينطوي تحت الصراع بين المدرسة التوراتية– الدينية التي تحاول تثبيت الرواية التاريخية الأثرية كإطار حامي للرواية الدينية التوراتية وبالتالي تثبيت الهوية الدينية للدولة وبين المدرسة العلمانية الرافضة للهوية الدينية للدولة اليهودية[٦٠].

٤. تحديد الطريق أم تهويد الطريق:

[٥٨] عيمق شفيه ، "من نحن"، خلال موقعهم على الانترنت : https://emekshaveh.org/ar/

[٥٩] للاستزادة يمكن النظر إلى أعمال جمعية عيمق شفيه بهذا الشأن: عيمق شفيه ،"التراث المخصخص: كيف تتخلى سلطة الآثار عن ماضي القدس"، ٢٠١٤م؛ عيمق شفيه، "القدس السفلى: حفر الآبار والأنفاق والمساحات تحت الأرض في الحوض المقدس"، ٢٠١٥م؛ عيمق شفيه ،"أماكن أكثر قداسة وآخرى أقل قدسية في إسرائيل"، ٢٠١٦م.

[٦٠] للاستزادة أنظر: متاني، *علم الآثار وصناعة التاريخ*، ٥٢– ٦٧.

تهويد التاريخ والآثار هو ليس حالة عابرة، بل هو الوضع الطبيعي في الدولة اليهودية التي ترى نفسها صاحبة الحق في هذه الأرض، وتسعى لتثبيت حقها على أرض الواقع، سائرة على نسق الأيدولوجيات الاستيطانية الأخرى التي سعت إلى بلورة هوية محلية للمستوطنين معتمدة على أسس تاريخية وثقافية عميقة يسوغها المستعمر لتعزيز وشرعنة استيطانه[٦١]، من هذا المنطلق أقامت "دولة إسرائيل" منذ قيامها الوزارات الخاصة والمؤسسات التي سعت من خلالها إلى تهويد تاريخ وآثار أرض فلسطين، نضيف إليها العديد من المؤسسات والجمعيات التي تخدم نفس الفكرة من خلال نشاطاتها المتنوعة وفعالياتها التي تسعى إلى تثبيت الرواية الصهيونية للمكان، ومن جملة القول صرف المبالغ الطائلة على هذه المشاريع ومن أبرزها نذكر مشروع " تحديد الطريق – برنامج تعزيز البنية التحتية للتراث الوطني"،[٦٢] الذي وصفه رئيس الحكومة الإسرائيلي بـ " مخطط الحصانة الوطني" والذي أقرته الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠١٠ بهدف الحفاظ وتعزيز التراث الوطني الإسرائيلي كما ذكر في تعريف المشروع:

"**عرض الأصول التراثية الوطنية الملموسة وغير الملموس والحفاظ عليها وترميمها وتجديدها وتطويرها؛ تخزين المحتويات ذات الأهمية التاريخية والوطنية وإمكانية وصول الجمهور إليها، بما في ذلك من خلال تحويلها إلى تنسيق رقمي؛ الحفاظ على التنوع البيولوجي والحيواني والنباتي لأرض إسرائيل؛ التشجيع وإشراك الكيانات والسلطات التي تتعامل مع الأصول التراثية؛ تدريب المختصين في مجالات التمكين التراثي. استيعاب محتوى التراث الوطني في نظام التعليم والتعليم العالي وكذلك بين الجنود وقادة الجيش الدفاع الإسرائيلي. بالإضافة إلى الإجراءات الإضافية المطلوبة لتمكين محتوى التراث الوطني في الخطاب العام في دولة إسرائيل.**".[٦٣]

هذا المشروع في البداية كان مشروع مقطوع محدد وقد خصص له في البداية مبلغ ٣٩٩ مليون شيكل (حوالي ١٢٤ مليون دولار)، وكان الهدف تجنيد ٢٠٠ مليون شيكل أخرى (حوالي ٦٢ مليون دولار)، ومن ثم تحول هذا المشروع إلى مشروع رئيس وحيوي خصصت له وزارة في عام ٢٠١٥م " وزارة شؤون القدس والتراث" يُغطي عملها كافة البلاد ويرعى مشاريع كبيرة وواسعة بالتعاون مع أذرع الدولة الأخرى كسلطة الآثار، سلطة الحدائق الوطنية، سلطة ترميم المواقع وغيرها العديد من الأجسام المعنية لتصل ميزانية المشروع خلال المرحلة الأولى والتي استمرت سبع سنوات إلى ١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ شيكل (حوالي ٣١٢ مليون دولار)، والمرحلة الثانية الخماسية من المشروع خصص لها حوالي ٨٠٠ مليون شيكل (حوالي ٢٥٠ مليون دولار)[٦٤].

الانتقادات التي طالت هذا المشروع كبيرة جدا، خصوصا لدى فلسطينيو الداخل باعتباره مشروع آخر جاء ليكرس ويعزز مفهوم يهودية الدولة وهي السياسة التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها على أرض الواقع منذ

---

[٦١] بشير، نبيه، *حول تهويد المكان*، حيفا: مدى الكرمل– المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ٢٠٠٤م، ٣٥.

[٦٢] بالعبرية: "ציוני דרך"– התוכנית להעצמת תשתיות המורשת הלאומית.

[٦٣] موقع وزارة القدس والتراث، "تحديد الطريق: خطة تعزيز البنية التحتية للتراث الوطني"، حمل بتاريخ٢٠١٨/٩/١٢م.

[٦٤] موقع وزارة القدس والتراث، "تحديد الطريق: خطة تعزيز البنية التحتية للتراث الوطني"، حمل بتاريخ٢٠١٨/٩/١٢م.

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

عام النكبة.[٦٥] ولعله أيضا ينطوي تحت طائلة ترميم الذات الإسرائيلية وإعادة بناء الهوية الإسرائيلية من جديد في ظل التفكك الحاصل في المجتمع الإسرائيلي وأزمة الهوية التي تعيشها إسرائيل وذلك بعد ان استنفذ المشروع الصهيوني أدواته ودوره الأساس في الإتيان باليهود وتجميعهم في أرض فلسطين؛ وبدأت تظهر الخلافات والصراعات الأيدلوجية والفكرية والطبقية والإثنية الدينية وبين الفئات المختلفة في الدولة اليهودية[٦٦]، فجاء هذا المشروع ليحاول الساسة من خلاله إعادة بناء الهوية لليهود في دولة إسرائيل وتعزيز صلاتهم بها من خلال التراث والمعالم والتاريخ وتعزيز السردية الصهيونية والتي كلها تصب في بناء الهوية اليهودية وتضفي الشرعية على الممارسات التي تتخذها المؤسسة تجاه المواطنين العرب والفلسطينيين على أرضهم باعتبارهم أغيار[٦٧].

الانتقادات أيضا جاءت من أوساط يهودية حيث رأى بعضهم أن هذا المخطط هو انعكاس للحكومة اليمينية المتطرفة التي تسعى لفرض أجندتها السياسية على أرض الواقع،[٦٨] وهناك أيضا من اتفقوا على حيوية المشروع وأهميته على الحفاظ على هوية الدولة والشعب اليهودي بحسب ذكرهم، إلا أنهم انتقدوا آلية وطريقة العمل، بحيث أن المواقع الوحيدة التي تلقت الدعم كانت المواقع التي تعزز التراث الصهيوني وتم من خلالها تجاهل مواقع تمثل مجموعات أخرى بما فيها المجتمع الإسرائيلي الأرثوذكسي وأيضا المواطنون العرب[٦٩].

وفي هذا السياق قامت جمعيات يهودية وعربية بالإضافة إلى أكاديميين بالاعتراض وتقديم التماس إلى المحكمة الإسرائيلية على عمل الوزارة وتخصيص ميزانياتها المهولة فقط من أجل الحفاظ على المواقع " اليهودية" أو التي تُعَّرف على أنها "يهودية" رغم كونها مؤسسة رسمية يجب ان تعنى بالتراث بشكل عام، وزعمت هذه الجهات أنه من الضروري تخصيص ميزانيات لتراث الأقلية العربية في البلاد باعتبار أن لها

---

[٦٥] حول السياسات التي تتبعها إسرائيل تجاه فلسطينيوا الداخل لتحقيق مفهوم يهودية الدولة ينظر: مركز الدراسات المعاصرة، *الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، كتاب المنتدى الفكري العاشر*، ام الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠١٠م.

[٦٦] حول ازمة الهوية الحاصلة في المجتمع اليهودي ينظر: حجيرات، موسى، "تاثير يهودية الدولة على هوية أبناء الأقلية العربية في دولة إسرائيل"، في: *يهودية الدولة والداخل الفلسطيني: كتاب المنتدى العاشر*،٣٤– ٤٧، ام الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠١٠م؛ ألكسندر، يعكوبسون، "المجتمع الإسرائيلي يواجه نبوءات التفكك"، *كيفونيم حدشيم*، مج. ١٨، ٢٠٠٧م، ٤٠–٥٧.

[٦٧] الأغيار هو المصطلح العربي المقابل للمصطلح الديني اليهودي «جوييم» (بالعبرية: גויים ؛ جمع جوي، גוי)، والتي تعني شعب أو غريب، أو ابن أمة أخرى، وليس يهوديا؛ يطلق هذا المصطلح بحسب الشريعة اليهودية على غير اليهود ويترتب عليه شكل علاقة اليهود مع غير اليهود من الأغيار.

[٦٨] ايزيقوبتش، جيلي، "خطة التراث الوطني"، *هارتس*، بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣م.

[٦٩] عيمق شفيه، "الحفاظ الانتقائي: تشريعات وسياسات وميزانيات المواقع التراثية المخصصة للأقليات في إسرائيل"، ٢٠٢٠م، ١٢.

امتداد حضاري راسخ وظاهر، وقد قدموا اقتراحات لعشرات المواقع في حيفا، والرملة، ويافا، ليأتي الرد من قبل وزارة التراث الإسرائيلية بانها تعتني فقط بالمواقع "اليهودية" في حين يعتني الآخرون بالعرب.[٧٠]

ومن جملة الاعتراضات على تحيز هذا المشروع أيضا ما ذكره الناشطون ومقدموا الاعتراض حول منهجية عمل الوزارة ذاكرين أن الدعوات والمناقصات لتقديم مقترحات العمل الرسمية لا تتضمن معايير تسمح للأقليات بالتنافس للحصول على التمويل، بما في ذلك الشرط الذي ينص على أن يكون المشروع متعلقًا بـ "الحفاظ على التراث القومي والصهيوني"، إلى جانب تفضيل المواقع ذات الصلة "بشخصية مركزية". في التاريخ الصهيوني[٧١].

وفي تعقيب الجهات مقدمة الالتماس على رد الوزارة ورفض المحكمة للتدخل في موضوع الميزانية والبت قالوا فيه: "حسب فهمنا، وزارة القدس والتراث كما يوحي اسمها – مؤتمنة على التراث كما هو. نحن نعيش في بلد غني بالتاريخ وآثار لشعوب وثقافات وأديان مختلفة. وظيفة الوزارة أن يقوم بالحفاظ وعرض هذه الآثار وإتاحتها للجمهور، مئات المواقع التي لا تحكي الرواية اليهودية في إسرائيل موجودة بحالة سيئة وخطيرة تتطلب الحفظ والصيانة المستمرة، وإلا ستختفي هذه الآثار من المناظر الطبيعية إلى الأبد، معهم ينهار تاريخ البلد أيضًا. يستحق سكان البلد معرفة ماضي الشعوب الأخرى (القصد غير اليهودية) التي عاشت وتعيش في البلاد. تراثهم جزء من تراثنا ".

أما انعكاس هذا السياسات فباتت ملموسة على أرض الواقع من خلال ازدياد وتيرة عمليات التهويد والسيطرة على الحيز والمكان، والتي تضاعفت وتيرتها وباتت ترصد له مبالغ فلكية مع وجود الحكومة اليمينية الفاشية التي تستثمر في المواقع التي تعرفها على انها مواقع يهودية، متجاهلين المواقع الأثرية ذات القيمة العالية من الفترات السابقة[٧٢]، ناهيك عما يحصل للمواقع والآثار الفلسطينية العربية من تدمير؛ وأيضا التوسع في الاستيطان في الضفة الغربية والسيطرة الفعلية على مواقع عديدة بحجة الحفاظ على مواقع التراث اليهودي بحسب تعريفهم بحجة، بل وقوننة هذه السيطرة وإضفاء الشرعية القانونية عليها من خلال سن قوانين في الكنيست الإسرائيلي، رغم اعتبار الضفة أرضًا محتلة وفق القانون الدولي [٧٣] .

---

[٧٠] بندل، نطعئيل، "وزارة التراث: نقوم بتمويل المواقع التذكارية اليهودية فقط، والبعض الآخر يهتم بالعرب"، *هآرتس*، بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٠م.

[٧١] بندل، نطعئيل، "وزارة التراث: نقوم بتمويل المواقع التذكارية اليهودية فقط، والبعض الآخر يهتم بالعرب"، *هآرتس*، بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٠م.

[٧٢] زومر، دور " البحث عن الكنز: هكذا تصبح هيئة الآثار هيئة سياسية في خدمة اليمين"، *همكوم اخي حام بجهنوم*، بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٣م.

[٧٣] للتوسعة ينظر: عيمك شفيه، "ورقة موقف: تعديل قانون سلطة الآثار لتتمكن من العمل في أراضي الضفة الغربية"، ٢٠٢٤م؛ عيمك شفيه، "الاستيلاء على الماضي: استخدام إسرائيل للمواقع الأثرية والمكتشفات في الضفة الغربية"، ٢٠١٧م.

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

٥. قضايا الأرض والمسكن وأثرها على التراث المعماري والأثري في البلدات العربية الباقية في الداخل: التوسع إلى الداخل أم الهروب إلى الأطراف :

ولعلنا لما نريد أن نتحدث عن الموروث الثقافي في الداخل الفلسطيني نذكر أن الأقلية العربية التي صمدت في أرضها بعد عام النكبة ليست كأية أقلية؛ هي أقلية أصلانية عاشت على أرضها وتجذرت بها مُكَوّنة هويتها من خلال تراكم القرون والسنين، هذه الأقلية هي جزء أصيل من الشعب الفلسطيني بثقافته وحضارته وعاداته، وهذا الشعب الذي شُرّد جله وطرد عام النكبة (١٩٤٨) من أرضه التي أقيمت عليها الدولة اليهودية، وهذه الدولة تسعى من حينها إلى تهويد الأرض وذاكرة المكان. عند مطلبنا دراسة الهوية والموروث الثقافي في الداخل الفلسطيني لا بد لنا ان نستذكر تعقيدات الحالة وأزمة وصراع الهوية التي يعيشها أهل هذه البلدات وعلاقتهم مع الدولة اليهودية، ومساعي هذه الدولة إلى تهويد الأرض وتاريخها، وتغريب الإنسان العربي عن هويته الأصيلة.

ما تزال المؤسسة الإسرائيلية تتعامل مع الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني–إسرائيل– من خلال الأيدلوجية الصهيونية والقاعدة التأسيسية للدولة اليهودية القائمة على "تخليص الأرض (أرض إسرائيل) وتهويد المكان" معتبرة الفلسطينيين أغيارا قد بقوا على أرضهم لأسباب لا تتعلق بالصهيونية التي أرادتها أرض خالصة لليهود بل ولا يتردد بعض القادة الإسرائيليين واليهود بالتصريح بها علانية ومن على منصة الكنيست كحال الوزير الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش زعيم حزب الصهيونية الدينية في كلامه سابقا للنواب العرب ٢٠٢١م، لما كان عضوا للكنيست قائلا: " أنتم أعداء ولا يمكن الحديث معكم، يجب طردكم من هنا"، مضيفا: "ان ابن غريون لم يكمل مهمته وكان عليه طرد كل الفلسطينيين من إسرائيل"[٧٤]، ومن هذا المنطلق يفهم تعامل المؤسسة الإسرائيلية مع فلسطيني الداخل على أنهم مجموعة معادية وطابور خامس وخطر استراتيجي كونهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الذي خاضت معه ولا تزال حربا ضروسا لم تتوقف بعد، وانطلاقا من هذه الحقيقة التي استقرت في مخيلة وفكر راسمي السياسات في إسرائيل قرروا إخضاع الأقلية الفلسطينية لعمليات قهر متواصل بدأت في الحكم العسكري الذي استمر بين سنوات ١٩٤٨–١٩٦٦م اعتمادًا على أنظمة الطوارئ البريطانية لتمرير ممارسات القهر والإخضاع كان على رأسها الحكم العسكري الذي اعتبر كجهاز سيطرة على المواطنين العرب طيلة هذه الفترة[٧٥]، وتطورت أدوات هذا القهر منذ ذلك الحين تبعا للتطورات السياسية التي رافقت هذه الدولة لتصل في هذه المرحلة لممارسات عنصرية علنية لا يخجل منها المجتمع الإسرائيلي ولا المستوى السياسي والأمني ولا حتى القضائي[٧٦] .

---

[٧٤] جلسة الكنيست، "خطاب الوزير الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش"، بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٣م.

[٧٥] حول سياسات السيطرة واخضاع السكان العرب في فترة الحكم العسكري ينظر: بويمل، يائير، "الحكم العسكري وعملية إلغائه"، *همزراح هحداش*، مج. ٤٣، ٢٠٠٢، ١٣٣–١٥٦.

[٧٦] لطفي، صالح، *القوانين العنصرية في إسرائيل –مسح حالة*، قيد النشر، ٢٠٢٥م، ٣.

ونرى مؤخرا تزايدا مستمرا في سن القوانين التي تستهدف سيطرة الدولة كجسم سيادي سلطوي على الآخر الفلسطيني؛ وذلك من خلال استغلال سيادة "الدولة" وتحكمها في رقاب أبناء الداخل وإخضاعهم قانونيا لها من خلال سن قوانين تُصاغ بتراتيب ذكية مشرعنة التدابير التي تريد الدولة فرضها سواء صدرت من هيئات تشريعية أو من هيئات تنفيذية، بغض الطرف عنها أو بمباركتها العلنية وغير العلنية أو بالدفاع عنها[٧٧]؛ وبذلك أصبحت العنصرية حالة متأصلة في المجتمع الإسرائيلي من رأسه وهرمه السياسي إلى أخمص قدمه[٧٨].

انعكست العنصرية والفكر الايدلوجي الصهيوني على واقع الفلسطيني العربي بمصادرة الأرض وحشر العرب المتبقين بأرضهم بأقل حيز جغرافي ممكن، بل وتحويل بلداتهم العربية إلى أشبه بالجيتوات، ومنعهم من التطور السكني بعد ان فقد العرب غالبية أراضيهم حتى أصبحوا يملكون ٢.١% من الأراضي في الدولة اليهودية في حين تصل نسبتهم إلى حوالي ٢٠% من مجمل السكان[٧٩].

أضف إلى ذلك أيضا تفاقم سياسة هدم البيوت بحجج أنها غير مرخصة حيث يتم هدم البيوت العربية المقامة على بقايا الأرض القليلة التي ما تزال تخضع إلى البلدات العربية بحجج أنها أقيمت على أراضٍ لم تعد للبناء[٨٠]، في حين يتم تطوير المستوطنات والبلدات اليهودية على الأرض المسلوبة[٨١]، وفي حين تمنح الحكومة الإسرائيلية مئات الأف من الدونمات لليهود بما فيهم القادمون من أصقاع الأرض تمنع العرب من الحصول ولو على بضع دونمات، الا القليل داخل هذه البلدان أو في محيطها القريب بحيث يكون على حساب الحيز العام: منتزهات، مناطق صناعية، تطوير مستقبلي ضمن سياسة الدولة الاقصائية التي لم تتوقف للحظة في مختلف القضايا المطلبية والتكوينية : التعليم ، الخدمات الصحية ، تأسيس مكتبات عامة ، علاج المسنين[٨٢].

---

[٧٧] سعدة–أوفير، جالبيت، *المجتمع المدني كفضاء للسيطرة والمعارضة*، القدس: إصدارات ماجنيس، ٢٠١١.

[٧٨] هيرمان، تمار وآخرون، *شراكة محدودة الضمان– اليهود والعرب في إسرائيل ٢٠١٧*، القدس: هماخون هيسرئلي لديموقراطية، ٢٠١٧م، ١٥.

[٧٩] جبارين، يوسف، "مناطق نفوذ المدن والقرى العربية"، في: روحانا نديم وصباغ– خوري اريج(محررون)، *الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع*، حيفا: مدى الكرمل، ٢٠١٥م،١٠٩.

[٨٠] حول سياسات هدم البيوت للسكان العرب ينظر: مصطفى، مهند، بدون ترخيص: سياسة هدم البيوت العربية في إسرائيل، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠٠٥م.

[٨١] حول سياسات تهويد الجليل على سبيل المثال لا الحصر ينظر: بشير، *حول تهويد المكان*؛ حول تهويد النقب والسياسات الإسرائيلية حول السكان البدو يمكن النظر الى: اماره، احمد، كيدار، الكساندر ويفتحئيل أورن، *الأراضي المفرغة: جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب*، ترجمة: ياسين السيد. رام الله: مدار،٢٠٢١.

[٨٢] جمال، أمل، *المجتمع العربي في إسرائيل، نخب جديدة، ثروة مجتمعية والوعي المعارض*، ٢٠١٧م، ١٤١–١٤٢.

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

هذه السياسة كان لها انعكاس مباشر على المباني التراثية في البلدات العربية، ففي حين تتجه الثقافة العالمية إلى ترميم النواة التاريخية للبلدات القديمة والحفاظ عليها وتطويرها مُستهدفة الحفاظ على الإرث الثقافي المعماري لهذه البلدات، ولتكون عامل جلب سياحي وتراثي ورافعه تجلب المردود المادي لهذه البلدات أيضا، البلدات العربية "تتوسع إلى الداخل"؛ وذلك من خلال هدم غالبية المباني التاريخية القديمة ومنها أيضا الأثرية والاستغناء عنها من اجل انشاء المباني السكنية الحديثة لتحتضن أبنائها الذين فقدوا أماكن العيش، وباتت نواة غالبية البلدات العربية عبارة عن رجم من الحجارة والمباني الحديثة المشوهة غير المتناسقة، والتي أصبحت تتصف بوضع بنيوي واقتصادي واجتماعي سيء الامر الذي دفع أبناء البلدات العربية إلى النزوح إلى اطراف القرية والحارات الخارجية.

واستفحال هذه الظاهرة يعكس تنامي عدم إدراك القيمة الثقافية والتاريخية لهذه المباني، الأمر الذي يمكن رؤيته كناتج طبيعي للسياسات التجهيلية والقمعية التي تتخذها المؤسسة الإسرائيلية تجاه أبناء الداخل على مدار سنين ومحاولاتها المستمرة لانتزاع وتشويه انتمائهم الثقافي والحضاري مضطرة إياهم إلى التفريط بهذا التراث (القصد هنا إلى المباني التراثية في البلدات العربية) ... وفي ظل التحديات الوجودية الجمة التي يواجهونها، وفي ظل غياب التخطيط الجاد والدعم الرسمي لمثل هذه المشاريع والتي تتطلب طاقات دولة، أمسى المجال الحضري الفلسطيني في الداخل وقد تشوه بصورة خطيرة تركت آثارها على المشهد المعماري من جهة وعلى السلوك المدني الحضري من جهة أخرى؛[٨٣] ففي حين تعمل المؤسسة الإسرائيلية على الحفاظ وتخليد تراث لليهود الذين استوطنوا أرض فلسطين قبل قيام الدولة اليهودية، وكذلك الحفاظ على المنشآت اليهودية من السنوات الأولى للدولة اليهودية تراها لا تأبه بالتراث والعمارة العربية بل وتقوم على تدميرها كما عرضنا سابقا[٨٤].

(لوحة ٥) قلعة عتيقة في بلدة قلنسوة في المثلث الجنوبي تعاني من التصدعات والإهمال دون مراعاة لقيمتها التاريخية والاثارية © تصوير الباحث

[٨٣] حول الصراع على هوية المكان، ينظر: هندل، اريئيل، "لمن هذه المدينة؟ العنف الحضري والنضال من أجل هوية المكان"، تيؤرية وبيكورت،٢٠٢١م، ١-٦؛

KANA'AN, R., «Waqf, Architecture, and Political Self- Fashioning: The Construction of the Great Mosque of Jaffa by Muhammmad Aga Abu Nabbut», *Muqarnas* 18, 2021, 120-140 .

[٨٤] حول سياسة المؤسسة الإسرائيلية الانتقائية في ترميم المواقع واعتمادها للمواقع ذات الطابع الصهيوني ينظر: عيمك شفيه، "الحفاظ الانتقائي: تشريعات وسياسات وميزانيات المواقع التراثية المخصصة للأقليات في إسرائيل"، ٢٠٢٠م.

يحدث هدم المباني التراثية في البلدات العربية غالبا أيضا تحت الغطاء القانوني وسياسة " قوننة التهويد": الآثار التي يجب حفظها بحسب القانون الإسرائيلي هي التي سبقت ١٧٠٠م، أما التي بنيت بعد هذا التاريخ وإن كانت قديمة فهي مجرد مباني تراثية لا يلزم القانون حفظها، وبالتالي أعطت الدولة المسوغ القانوني لتدمير العديد من المبانٍ التاريخية والأثرية في البلدات العربية دون رقابة لعمليات الهدم الحاصل أو تفحص لأصالة هذه المباني والتاريخ الدقيق لبنائها بحجة أنها مباني غير اثرية[٨٥]، كما حصل في العديد من البلدات كقلنسوة الواقعة في المركز على سبيل المثال والتي دمرت غالب نواتها القديمة دون اعتبار لما تمثله هذه المباني من قيمة أثرية أو معمارية في حين نشطت في الوسط اليهودي الجمعيات والمؤسسات اليهودية التي تعنى بالتراث اليهودي– صهيوني وتقوم بالحفاظ عليه، أضف إلى ذلك السياسة الرسمية للدولة التي تسعى إلى الحفاظ على التراث اليهودي وتثبيت السردية الصهيونية متجاهلة ما دونها خصوصا التراث العربي في هذه الأرض بل وعاملة على طمسه وتدميره.

في بعض البلدات يمكن رصد محاولات للحفاظ على التراث العمراني إلا أن هذه المحاولات تبقى محاولات ضئيلة لا ترصد لها الميزانيات في ظل الوضع الاقتصادي الصعب والعجز الحاصل في أغلب البلدات العربية والتي تعاني من تمييز صارخ وواضح في الميزانيات مقارنة مع البلدات اليهودية باعتبار أن هذا التمييز جزء من السياسات التي هي جزء من السياسة الرسمية الرامية إلى التحكم بالسكان العرب وأداة لزيادة تبعية السلطات المحلية العربية أو كجزء من استمرار مضايقة السكان العرب ليزيد احتمالية تهجيرهم من البلاد لتحقيق مبدأ الدولة اليهودية[٨٦]؛ علمًا أن ترميم التراث والحفاظ على نواة البلدات القديمة ووضعها على الخارطة السياحية يمكن أن يكون رافعة اقتصادية جادة للبلدة، ومع ذلك لا نراه يدرج في أجندة تطوير هذه البلدات [٨٧].

أحيانا نجد بعض المحاولات والجهود الشخصية لمجموعات أو جمعيات للحفاظ على التراث في البلدات العربية علما أن الجهود الشخصية في هذا المضمار غير كافية بل إن هذا الأمر يحتاج إلى جهد دولة ومؤسسات تقوم على التخطيط السليم ورصد الطاقات والمختصين والميزانيات الملائمة من جهة، وتردع

---

[٨٥] يذكر انه وفي كثير من الأحيان يصعب التمييز بين الاثار العثمانية او المملوكية او حتى الاثار من الفترة العثمانية المتقدمة والمتأخرة. هذا الامر الذي يحتاج الى بحث معمق وتأصيل الامر الذي غالبا ما لا يتم كما حدث مع العديد من الاثار في القرى المهجرة التي حوت اثار تاريخية ازيلت بحجة عدم التحقق من تاريخها، سليماني وكلتر، "التدمير الذي يمكن التحقق منه: علم الآثار الإسرائيلية والقرى الفلسطينية المهجرة"، الامر الذي وثقته خلال عملي الميداني في كثير من المساجد والمقامات منها مسجد حطين الذي تم تأريخه الى الفترة العثمانية علما انه يعود الى حقبة أقدم من ذلك بكثير ، متاني، عبدالرازق، *التسلسل الزمني وتطور المساجد في جندي الأردن وفلسطين (١٩١٧–٦٣٨)*، ٢٠٢٠م، ٢١٢.

[٨٦] اغبارية، مسعود، "ازمة الحكم المحلي العربي كرافعة ليهودية الدولة"، في: *يهودية الدولة والداخل الفلسطيني: كتاب المنتدى العاشر*، ام الفحم: مركز الدراسات المعاصرة،٢٠١٠م، ٤٩.

[٨٧] حول إشكاليات تطوير نواه البلدات العربية والسياسات الرسمية، ينظر: اطينجر، اوري وشاني، نوجة، *التجديد الحضري في بلدات العرب في إسرائيل*، تل ابيب، هاجر– جامعة تل ابيب والناصرة– المركز العربي للتخطيط البديل، ٢٠٢١م، ١– ١١.

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

المعتدين على هذه الآثار والتراث من جهة أخرى؛ وبالتالي فإن المسؤولية تقع على عاتق الدولة والتي أكدت وما زالت تؤكد مرارا وتكرارا سياستها تجاه التراث العربي بشقيه الإسلامي والمسيحي في هذه البلاد والتي أفقدتها ثقة السكان العرب لنهجها وسياساتها التي باتت معلومة قبلهم.

الخاتمة والنتائج:

والخلاصة أن المتابع للسياسات الرسمية للدولة اليهودية يدرك أعمالها المستمرة لتدمير والقضاء على الآثار والتراث العربي والإسلامي في هذه البلاد وتهويد المكان وذاكرته، الأمر الذي ما زالت تؤكده الدولة من خلال اعتداءاتها المستمرة على المقدسات والمعالم المعمارية الفلسطينية، وحتى المقابر الإسلامية والمسيحية لم تسلم من هذه الاعتداءات وما زالت تنتهك أو تنبش لأتفه الأسباب دون مراعاة لحرمة الأموات، كما وتمنع إسرائيل ترميم المعالم القليلة التي تبَّقت في القرى المهجرة بعد حملتها الممنهجة لتدمير آثار ومعالم القرى العربية الفلسطينية التي زادت عن ٥٣٠ بلدة، هذه المعالم باتت اليوم تتهاوى إلا أن سياسة منع الترميم التي تتخذها إسرائيل بحق هذه المعالم تفضي إلى اندثارها ما لم يتم معالجتها وحفظها بصورة عاجلة وجادة.

أما فيما يتعلق بالتراث العربي في البلدات الصامد أهلها تنتهج إسرائيل سياسات التمييز في حفظ التراث والميزانيات، هذه الأقلية تلاقي التضييقات المستمرة والتمييز من قبل الدولة اليهودية؛ وليس حال تراثهم في بلداتهم العربية بأحسن حال من التراث العربي في البلدات المهجرة أهلها، ومما لا شك فيه ان حفظ هذا التراث يقع أولا وقبل أي شيء على عاتق الدولة في الحالة الطبيعية لما يحتاجه من موارد وقدرات وخبرات خاصة بالحفظ، وفي حالة الأقلية العربية يمكن أن نرى التمييز الواضح في الميزانيات والتخطيط والتطوير الذي تقوم به الدولة اتجاههم، وسياسة إنهاك هذه الأقلية التي ما زالت مشغولة بقضايا وجودية مطلبية كالأمن والأمان والمسكن والعيش الكريم والتعليم لتزاح قضايا التراث والحفاظ عن الموروث العربي الأصيل من أجندة هذه الأقلية.

وجود الآثار والعمائر الفلسطينية من ناحية يشكل عبئًا على إسرائيل التي تعرف نفسها بالدولة اليهودية والتي وفق الأيدلوجية الصهيونية التي تحملها تصور نفسها صاحبة الأرض والتاريخ، هذه العمائر والآثار الفلسطينية العتيقة تؤكد الحق التاريخي والسردية لسكان الأرض أصحاب البلاد المشردين من اللاجئين والمهجرين والمتبقين في أرضهم الذين تمتد جذورهم إلى عمق التاريخ، وبالتالي فإن القضاء على موروثهم التاريخي والآثاري والمعماري وتدميره يعد مطلبًا للقضاء على هويتهم وانتمائهم.

وفي ظل ما ذكرنا من سياسات ممنهجة وأعمال فعلية تقوم بها إسرائيل للقضاء على التراث المعماري والآثار الفلسطينية نُوصي بضرورة الحراك الجاد من أجل الحفظ على هذا التراث الإنساني العظيم واستنفاذ كل الطرق القانونية من أجل كشف حقيقة ما تقوم به إسرائيل، وملاحقة عمليات انتهاك المقدسات والآثار الإسلامية وفضحها؛ في السياق الأكاديمي لا بد من استكمال وإجراء الدراسات الجادة لحفظ التراث الفلسطيني وكشف وفضح محاولات طمس وتزوير الآثار والمعالم العربية والإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر والمراجع العربية:

- أبو جابر، إبراهيم، *النكبة جرح فلسطين النازف*، ام الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠٠٦م.
- ابو سته، سلمان، *طريق العودة: دليل المدن والقرى المهجرة والحالية والاماكن المقدسة في فلسطين*، لندن: هيئة ارض فلسطين،٢٠٠٧م.
- اغبارية، مسعود، "ازمة الحكم المحلي العربي كرافعة ليهودية الدولة"، في: *يهودية الدولة والداخل الفلسطيني: كتاب المنتدى العاشر*، ام الفحم: مركز الدراسات المعاصرة،٢٠١٠م.
- اماره، احمد، كيدار، الكساندر ويفتحئيل أورن، *الأراضي المفرغة: جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب*، ترجمة: ياسين السيد، رام الله: مدار،٢٠٢١م.
- بابيه، ايلان، *التطهير العرقي في فلسطين*، ترجمة: أحمد خليفة، بيروت: مؤسسة الدراسات، ٢٠٠٧م.
- بابيه، ايلان، "قراءة في سياسة الترانسفير من حايم وايزمان الى رحبعام زئيفي"، *قضايا إسرائيلية*، مج.٥، ٢٠٠٢م، ٤-١٣.
- *بابيه، ايلان، الفلسطينيون المنسيون: تاريخ فلسطينيي ١٩٤٨م*، ترجمة: هالة سنو، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٤م.
- بشير، نبيه، *حول تهويد المكان*، حيفا: مدى الكرمل -المركز العربي للدراسات التطبيقية،٢٠٠٤م.
- جبارين، يوسف، "مناطق نفوذ المدن والقرى العربية"، *في: كتاب الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع*، روحانا نديم وصباغ- خوري اريج (محررون)، حيفا: مدى الكرمل، ٢٠١٥، ١٠٩.
- حجيرات، موسى، "تاثير يهودية الدولة على هوية أبناء الأقلية العربية في دولة إسرائيل"، في: *يهودية الدولة والداخل الفلسطيني: كتاب المنتدى العاشر،٣٤- ٤٧*، ام الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠١٠م.
- الخالدي، وليد، *كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها اسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها*، بيروت-لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،١٩٩٧م.
- ديان، موشية، "تصريح لجريدة هارتس الإسرائيلية"، حيفا، ٤ نيسان ١٩٦٩م.
- صنع الله، حسن وعبد الرازق، متاني، *الرموز اليهودية والمقدسات الاسلامية بين التقديس والتدنيس*، ام الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ومؤسسة الاقصى للوقف والتراث، ٢٠١٢م.
- طه، حمدان، "تدمير التراث الثقافي في غزة"، *مؤسسة الدراسات الفلسطينية- ورقة سياسات ٣١*، ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٤م.
- عثامنة، امنه، "منازل الفلسطينيين في يافا واستخدامها تحت سلطة إسرائيل وجهاز دولتها"، *مجلة الدراسات الفلسطينية، مج.٩٣*، ٢٠١٣م، ١٠٠- ١١٠.
- عراف، شكري، *المواقع الجغرافية في فلسطين: الأسماء العربية والتسميات العبرية*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٤م.
- لطفي، صالح، *القوانين العنصرية في إسرائيل -مسح حالة*، قيد النشر، ٢٠٢٥م.
- متاني، عبد الرازق محمد، *علم الاثار وصناعة التاريخ*، ام الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠١٠م.
- مرقطن، محمد، "ذاكرة المكان: أسماء المدن والقرى الفلسطينية ما بين الاستمرارية التاريخية والطمس الصهيوني"، *تبين*، مج. ٩، ع.٣٣، ٢٠٢٠م، ٣١- ٥٤.
- مركز الدراسات المعاصرة(مجموعة محررين)، *الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة*، كتاب المنتدى الفكري العاشر، ام الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠١٠م.

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

- مصالحة، نور الدين، *أرض أكثر وعرب أقل: سياسة "الترانسفير"الاسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩-١٩٩٦*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧م.

مصطفى، مهند، *بدون ترخيص: سياسة هدم البيوت العربية في إسرائيل*، ام الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠٠٥م.

- مهدي، كاظم علي، *ما بعد الصهيونية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦م.
- نعيرات، رائد، "الجدار الفاصل في العقلية الاسرائيلية"، *مؤتمر فلسطينيي أوروبا (٢٠٠٨): الوقائع والوثائق*، لندن: الامانة العامة لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، ٢٠٠٨م.

ثانيًا: المصادر والمراجع الانجليزية:

- ABBOUSHI, W., The *Unmaking of Palestine*, London: Menas Press, 1985.
- ABU EL-HAJ, N., «Archaeology, and the Remaking of Past and Present in Contemporary Jerusalem» , *American Ethnologist 25*, 1988, 166-188.
- AL-HOUDALIEH, SALAH, «The International Order Is Failing to Protect Palestinian Cultural Heritage», *SAPIENS*, 6 Jun 2024.
- BENVENISTI, M.,*Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since1948*, California: University of California press, 2000.
- KADMAN, N., *Erased from Space and Consciousness: Israel and the Depopulated Palestinian Villages of 1948*, Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 2015.
- KANA'AN, R., «Waqf, Architecture, and Political Self- Fashioning: The Construction of the Great Mosque of Jaffa by Muhammmad Aga Abu Nabbut», *Muqarnas 18*, 2021, 120-140.
- MATANI, ABD AL-RAZQ MḤMD, *Preliminary Conservation Survey and Condition Assessment: Harish Mosque*, Qalanswa: ATIQ For Antiquities and Heritage, 2022, 1-15.
- SILBERMAN, N.A., *Digging for God and Country: Exploring the Holy Land* 1799-1917, New York: Anchor Books, 1982.

ثالثاً: المصادر والمراجع العبرية:

- أربيل، ي.، القشلة يافا، *حدشوت ارخيؤلوجيوت*، مج. ١٢١، ٢٠٠٩م(نسخة الكترونية).
- ארבל، י'، "יפו، הקישלה". *חדשות ארכיאולוגיות 121*(2009). פורסם בתאריך 22\2\2009. בכתובת: גיליון 121 לשנת 2009יפו، הקישלה(hadashot-esi.org.il)
- اطينجر، اوري وشاني، نوجة، *التجديد الحضري في بلدات العرب في إسرائيل*، تل ابيب: هاجر – جامعة تل ابيب والناصرة: المركز العربي للتخطيط البديل، ٢٠٢١م.
- אטינגר، א'. ושני، נ'، *התחדשות עירונית בישובים הערבים בישראל*. סיכוי، הגר: מחקר ופיתוח דיור חברתי، המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי، 2021 .
- ألكسندر، يعكوبسون، "المجتمع الإسرائيلي يواجه نبوءات التفكك"، *كيفونيم حدشيم*، مج. ١٨، ٢٠٠٧، ٤٠-٥٧.
- אלכסנדר، י'، " החברה הישראלית מול הנבואות על התפרקות"، *כיוונים חדשים 18(2007)*: 40- 57.
- الكسندروبيتش، اور، "الهدم المدني: المحو المخطط لحي المنشية في يافا"، *عيونيم بتكومات يسرائيل*، مج. ٢٣، ٢٠١٣م، ٢٧٤- ٣١٤.
- אלכסדרוביץ'، א'، "הריסה אזרחית : המחיקה המתוכננת של שכונת מנשייה ביפו، 1948- 1949"، *עיונים בתקומת ישראל* , כרך *23*(2013): עמ' 274- 314.
- الجازي، ي. "الثلاثة الذين مسحوا"، *ملحق جريدة هآرتس*، ١١/٧/١٩٩٧م.
- אלגזי י'، "שלושה שנמחקו." מוסף הארץ: 11.7.1997.
- الموج، ش.، البعد التاريخي للقومية اليهودية، *تسيون* ١٩٨٨، ٤٠٥- ٤٢١.

- אלמוג، ש'، 1988. "הממד ההיסטורי של הלאומיות היהודית". *ציון, גליון מס נ"ג(1988)*: 405- 421.
- اوسكشين واخرون، "هل تم اكتشاف قصر الملك داود في القدس؟"، *حيدوشيم بحيكر يروشالايم*، مجـ. ١٣، ٢٠٠٧: ٣٥-٤٦.
- אוסישקין، ד' ואחרים، 2007. "האמנם התגלה בירושלים ארמונו של המלך דוד؟ ". *חידושים בחקר ירושלים 13(2007)* : 35 -46.
- اون، ألكسندر، "الرملة"، *حدشوت ارخيؤلوجيوت* مجـ. ١٢٠، ٢٠٠٨(نسخة الكترونية).
- און، א'، "רמלה". *חדשות ארכיאולוגיות 120*. פורסם בתאריך 29\5\2008.בכתובת: גיליון 120 לשנת 2008רמלה (hadashot-esi.org.il)
- ايزيقوبتش، جيلي، "خطة التراث الوطني"، *هارتس*، ٣.٨.٢٠٢١.
- איזיקוביץ', ג'، "תוכנית המורשת הלאומית: צבי האוזר، המוציא לפועל". הארץ: 2010.4.19.הורד בתאריך: 3-8-2021בכתובת:https://www.haaretz.co.il/gallery/1.3313228
- باز، يائير،" الحفاظ على التراث المعماري في الأحياء المهجرة بعد حرب الاستقلال"، *كتدرا*، مجـ. ٨٨، ١٩٩٨: ٩٥-١٣٤.
- פז. י'، "שימור המורשת האדריכלית בשכונות הנטושות לאחר מלחמת העצמאות". *קתדרה 88(1998)*: 95- 134.
- *بروتكول جلسة الكنيست الاسرائيلي*، "الحاجة الملحة لحماية مستشفى برزلاي في عسقلان"، جلسة *رقم ٤٨٤* ، ٧ يناير ٢٠٠٩.
- "הצורך הדחוף במיגון בית החולים ברזלאי באשקלון." *פרוטוקול מס' 484 מישיבת ועדת הפנים והגנת הסביבה-הכנסת השבע-עשרה* : יום רבעי ، י"א בטבט התשס"ט (7 בינואר 2009) ، שעה 10:00.
- بويمل، يائير، "الحكم العسكري وعملية إلغائه"، *همزراح هحداش*، مجـ. ٤٣، ٢٠٠٢، ١٣٣-١٥٦
- בוימל، י'، "הממשל הצבאי ותהליך ביטולו، 1958- 1968 ".*המזרח החדש, מג (תשסב)* עמ' 133- 156.
- جرينبرغ، الخدم المخلصون: في علم الآثار والعلاقات المؤسسية في إسرائيل.
- גרינברג، ר'، "משרתים נאמנים: על יחסי ארכיאולוגיה וממסד בישראל". בתוך : פיגה، מ' (עורך)،*קרדום לחפור בו : ארכאולוגיה ולאומיות בארץ ישראל*. באר שבע : מכון בן-גוריון לחקר ישראל והציונות، אוניברסיטת בן-גוריון בנגב. 2008، עמ' 105- 119.
- جمال، امل، *المجتمع العربي في اسرائيل، نخب جديدة، ثروة مجتمعية والوعي المعارض*، هكيبوتس همؤحيدت، ٢٠١٧.
- ג'מאל א'، החברה האזרחית הערבית בישראל: אליטות חדשות، הון חברתי ותודעה אופוזיציונית. הקיבוץ המאוחדת 2017.
- جورزلزاني، امير، "كفر سابا"، *حدشوت ارخيؤلوجيوت* مجـ. ١١٧، ٢٠٠٥(نسخة الكترونية).
- גורזלזני، א'، " כפר סבא". *חדשות ארכיאולוגיות 117*. פורסם בתאריך 7\4\2005.בכתובת: גיליון 117 לשנת 2005כפר סבא(hadashot-esi.org.il)
- *جلسة الكنيست*، خطاب الوزير الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش بتاريخ ١٣-١٠-٢٠٢١.
- *נאום במליאת הכנסת(13-10-2021)*: ח"כ בצלאל צמורביץ.
- زومر، دور " البحث عن الكنز: هكذا تصبح هيئة الآثار هيئة سياسية في خدمة اليمين"، *همكوم اخي حام بجهنوم*، ٢٣.١.٢٠٢٣.
- זומר، ד'، "מצא את המטמון: כך הופכת רשות העתיקות לגוף פוליטי בשירות הימין". *המקום הכי חם בגיהנום* 5.1.2023.
- سعدة-أوفير، جالييت، *المجتمع المدني كفضاء للسيطرة والمعارضة*، القدس: إصدارات ماجنيس، ٢٠١١.
- סעדה אופיר، ג'، *החברה האזרחית כמרחב של שליטה והתנגדות*، ירושלים : הוצאת ספרים על שם י"ל מאגנס، 2011.
- سليماني، ج. وكالتر، ر.، "التدمير الذي يمكن التحقق منه: علم الآثار الإسرائيلية والقرى الفلسطينية المهجرة"، *تيؤريا وبيكورت*، مجـ. ٤٢، ٢٠١١.

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

- סולימאני، ג' וקלטר ר'، " ההרס הניתן לבדיקה: הארכיאולוגיה הישראלית והכפרים הפלסטיניים הנטושים". *תיאוריה וביקורת 42(2014)*: 207- 235.
- سليماني، جدعون، "القدس– مامن الله"، *حدشوت ارخيؤلوجيوت* مجـ. ١٢٩، ٢٠١٧(نسخة الكترونية).
סולימאני ג'، 2017. "ירושלים، ממילא". *חדשות ארכיאולוגיות 129*. פורסם בתאריך 23\4\2017. בכתובת: http://www.hadashot-esi.org.il/report_detail.aspx?id=25210&mag_id=125
- شاي، أهرون، مصير القرى العربية المهجورة في دولة إسرائيل عشية حرب الأيام الستة وبعدها، *كتدرا*، مجـ. ١٠٥، ٢٠٠٣م، ١٥١– ١٧٠.

שי، א'، "גורל הכפרים הערביים הנטושים במדינת ישראל ערב מלחמת ששת הימים ואחריה". *קתדרה 105*(תשס"ג): 151- 170.
- راز، أ.، *نهب الممتلكات العربية في حرب الاستقلال*، القدس، سفري كرملي، ٢٠٢٠.
- רז، א'، ביזת הרכוש הערבי במלחמת העצמאות. ירושליים: ספרי כרמלי، 2020.
- ربابورت، ميرون، " قامت سلطة الآثار بإزالة هياكل عظمية من العصر الإسلامي من منطقة الحرم القدسي دون الإبلاغ"، *هآرتس*، ١ يونيو ٢٠٠٨.
- רפופורת، מ'، " רשות העתיקות פינתה מאזור הר הבית שלדים מהתקופה המוסלמית ללא דיווח." *הארץ 1.6.2008*.
- ربابورت، ميرون، "صفر تسامح"، *معاريف*(ملحق) ٢٧.٢. ٢٠٠٩.
- " אפס סובלנות." *מעריב(מוסף) 27.2.2009*: 40-34.
- زروبيل، يعيل، "بين التاريخ والأسطورة: تجسيدات تل حاي في الذاكرة الشعبية"، في: اوحنا دفيد وفيستريخ روبرت (محررون)، *الأسطورة والذاكرة: تجسيد الوعي الإسرائيلي*، القدس: هكيبوتس همؤحيدت ومخون فان لير، ١٩٩٦، ١٨٩–٢٠٢
- זרובבל، י'، "בין "היסטוריה" ל"אגדה": גילגולי תל חי בזיכרון העממי". בתוך:אוחנה، ד'. וויטריך، ר.ס، (עורכים)، *מיתוס וזיכרון: גילגוליה של התודעה הישראלית*. ירושלים: הקיבוץ המאוחד ומכון ון לירי1996، עמ' 189 -202.
- فرنوس، جيورا وريجر، يوسي، "الرملة، شارع بيالك"، *حدشوت ارخيؤلوجيوت* مجـ. ١٢٠، ٢٠٠٨(نسخة الكترونية).
- פרנוס، ג' ונגר، ו'، 2008. "רמלה، רחוב ביאלק". חדשות ארכיאולוגיות 120. פורסם בתאריך 19\8\2008.בכתובת: גיליון 120 לשנת 2008רמלה، רחוב ביאליק(hadashot-esi.org.il)
- فنكلشتن، يسرائيل، *بداية إسرائيل: الاثار، التوراة والذاكرة التاريخية*، تل ابيب: جامعة تل ابيب،٢٠٠٣.
- פינקלשטין، י'، וניר ،אשר סילברמן ، ראשית ישראל :ארכיאולוגיה، מקרא וזיכרון היסטורי (עדי גינצבורג– הירש: מאנגלית). תל–אביב : אוניברסיטת תל–אביב، 2003.
- فياجه، ميخائيل، *معول للحفر: علم الآثار والقومية في أرض إسرائيل*، بئر السبع: مركاز بن جريون لحيكر يسرائيل وهتسيونوت وجامعة بن غريون، ٢٠٠٨م.
- פייגה، מ'، (עורך). קרדום לחפור בו: ארכיאולוגיה ולאומית בארץ ישראל. באר שבע: מכון בן גריון לחקר ישראל והציונות، אוניברסיטת בן גריון، 2008.
- فيلر –يسرائيل، يعيل، *الوعي الرائد في فترة الهجرة الأولى ١٨٨١–١٩٢٤م*، القدس، موساد يوسف طرمفولد، ٢٠١٧.
- ויילר-ישראל، י'، התודעה החלוצית בתקופת העליה הראשונה، 1881- 1924 (כרך4). ירושלים: מוסד יוסף טרומפלדור לחקר הרעיון החלוצי והנחלתו، 2017.
- كاتس، حايه، "علم الآثار الذي على السطح وعلم الآثار في الاعماق: موقف المجتمع الصهيوني الديني من علم الآثار ١٩٦٧–١٩٤٨"، *كاتدرا*، مجـ. ١٦٠، ٢٠١٥، ١٠٥–١٢٢.
- כץ، ח'، "הארכיאולוגיה שמעל והארכיאולוגיה שמתחת : יחס החברה הציונית- הדתית לארכיאולוגיה 1948-1967". קתדרה 160(תש"ו): 105- 122.

- كبلان، م. *الخطة الوطنية العامة للغابات والمحرشات، ملف سياسات*، القدس: كيرن كييمت ليسرائيل (بدون تاريخ).
- קפלן, מ'،(ללא תאריך). תכנית מתאר ארצית ליער וליעור (תמ"א 22): מסמך מדיניות. ירושלים: קרן קימת לישראל.
- ككال، "تاريخ كاكال ١٩٧١–١٩٨٠"، *موقع كيرن كييمت ليسرائيل*، حمل بتاريخ ٤.٢.٢٠١٠.
- "ההיסטוריה של קק"ל לפי עשורים:עשור שמיהי 1971– 1980." אתר: קרן קימת לישראל.הורד בתאריך 4.2.2010בכתובת:
http://www.kkl.org.il/kkl/hebrew/nosim_ikaryim/al_kakal/history/asorkkl/asorim.x
- كولداني، ز.، "السياسة في المشهد: إنتاج المشهد الطبيعي في حيفا في المرحلة الانتقالية بين فترة الانتداب والحكم الإسرائيلي"، *رسالة دكتوراة، حيفا: معهد هتخنيون*، ٢٠١٠م.
- קולדני, ז', הפוליטיקה של הנוף: ייצור הנוף בחיפה במעבר בין התקופה המנדטורית לריבונית (חיבור לשם קבלת תואר דוקטור לפילוסופיה). חיפה: הטכניון- מכון טכנולוגיה לישראל، 2010.
- لمدان، م.، "المنظر الطبيعي والأيديولوجية: الأيديولوجية فياعمال التشجير التي قام بها الصندوق القومي اليهودي"، *رسالة دكتوراة*، حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠٠.
- למדן, מ', נוף ואידאולוגיה: האידאולוגיה במעשה הייעור של הקק"ל (1920- 1960) (חיבור לשם קבלת דוקטורט בפילוסופיה). חיפה: אוניברסיטת חיפה، 2000.
- לוז، ن.، *المجتمع العربي في يافا ومسجد حسن بك: تشكيل الهوية الاجماعية والتمكين الذاتي والاحتجاج*. القدس: مخون فلورسهايمر لمحكري مدينيوت، ٢٠٠٥.
- לוז, נ', קהילת יפו הערבית ומסגד חסן בכ: גיבוש זהות קולקטיבית, העצמה עצמית והתנגדות. ירושלים: מכון פלורסהיימר למחקרי מדיניות، 2005.
- مزار، التنقيب في مدينة داود – مركز الزوار ٢٠٠٦–٢٠٠٧"، *חידושים בחקר ירושלים ١٣* : ٧–٢٦.
- *מזר, א',"החפירה בעיר דוד –מרכז המבקרים (2006- 2007)". חידושים בחקר ירושלים 13(2007): 7- 26.*
- متاني، عبد الرازق، "التسلسل الزمني وتصنيف المدافن والقبور الإسلامية في جندي الأردن وفلسطين"، *رسالة ماجستير*، كلية الآثار\ جامعة حيفا، ٢٠١٢.
- מתאני, ע', כרונולוגיה וטיפולוגיה של צורת הקבורה המוסלמית (חיבור לשם קבלת תואר "מוסמך"). חיפה: אוניברסיטת חיפה، 2012.
- متاني،عبد الرازق، "التسلسل الزمني وتطور المساجد في جندي الأردن وفلسطين (١٩١٧–٦٣٨)"، رسالة دكتوراه، كلية دراسات الآثار ،الكتاب المقدس والشرق القديم \جامعة بن غريون، ٢٠٢٠.
- כרונולוגיה וטיפולוגיה של המסגדים בג'נד אל-ארדון וג'נד פלסטין (638- 1917) (חיבור לשם קבלת דוקטורט בפילוסופיה). באר שבע: אוניברסיטת בן גוריון בנגב، 2020.
- هندل، اريئيل، "لمن هذه المدينة؟ العنف الحضري والنضال من أجل هوية المكان"، *تيؤرية وبيكورت*،٢٠٢١.
- *הנדל, א',"של מי העיר הזאת ?. אלימות אורבנית והמאבק על זהות המקום. תיאוריה וביקורת 2021(קיץ).*
- هيرمان، تمار واخرون، *شراكة محدودة الضمان– اليهود والعرب في إسرائيل ٢٠١٧* ، القدس: هماخون هيسرئلي لديموقراطية، ٢٠١٧.

הרמן, ת. ואחרים, שותפות בעירבון מוגבל: יהודים וערבים , ישראל 2017. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה، 2017.

رابعاً: المراجع الالكترونية:

– *الموسوعة الفلسطينية* (النسخة الالكترونية) على الرابط: https://www.palestinapedia.net/

DOI: 10.21608/cguaa.2025.337559.1232

- بندل، نطعئيل، "وزارة التراث: نقوم بتمويل المواقع التذكارية اليهودية فقط، والبعض الآخر يهتم بالعرب"، *هآرتس*، بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٠م.
- בנדל، נ'، " משרד המורשת: אנו מתקצבים רק אתרי הנצחה של יהודים، אחרים מטפלים בערבים". *הארץ -8-10 2021*. נצפה בתאריך: 11-8-2021.בכתובת: https://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.10103932
- موقع وزارة القدس والتراث اليهودي،"*تحديد الطريق: خطة تعزيز البنية التحتية للتراث الوطني*"، حمل بتاريخ: ٢٠١٨/٩/١٢م.
- ציוני דרך: התכנית להעצמת תשתיות המורשת הלאומית. משרד ירושלים ומורשת. עודכן בתאריך: 12.9.2018בכתובת:https://www.gov.il/he/departments/general/landmarks2018
- عيمق شفيه
- עמק שווה. בכתובת: עמק שווה - ארכיאולוגיה בצל הסכסוךעמק שווה | ארכיאולוגיה בצל הסכסוך (emekshaveh.org)
- عيمق شفيه، الحفاظ الانتقائي: تشريعات وسياسات وميزانيات المواقع التراثية المخصصة للأقليات في إسرائيل، ٢٠٢٠م.
- שימור סלקטיבי: חקיקה، מדיניות ותקצוב של אתרי מורשת המזוהים עם מיעוטים בישראל، 2020.
- .....، "أماكن أكثر قداسة واخرى أقل قدسية في إسرائيل"،٢٠١٦م.
- מקומות קדושים יותר וקדושים פחות בישראל، 2016.
- .....،"القدس السفلى: حفر الآبار والأنفاق والمساحات تحت الأرض في الحوض المقدس"، ٢٠١٥م.
- ירושלים תחתית: חפירת מחילות، מנהרות וחללים תת- קרקעיים באגן הקדוש، 2015.
- .....، "التراث المخصخص: كيف تتخلى سلطة الآثار عن ماضي القدس"، ٢٠١٤م.
- מורשת מופרטת: כיצד מוותרת רשות העתיקות על עברה של ירושלים، 2014.
- .....، "الاستيلاء على الماضي: استخدام إسرائيل للمواقع الأثرية والمكتشفات في الضفة الغربية"، ٢٠١٧م.
- מנכסים את העבר: השימוש שעושה ישראל באתרים ובממצאים ארכיאולוגיים בגדה המערבית، 26 בדצמבר، 2017.
- .....، "ورقة موقف: تعديل قانون سلطة الآثار لتتمكن من العمل في أراضي الضفة الغربية"، ٢٠٢٤م.
- נייר עמדה: תיקון חוק רשות העתיקות כך שתוכל לפעול בשטחי הגדה המערבית، ٩ ביולי، ٢٠٢٤.

خامسًا: الترجمة الصوتية للمراجع العربية:

- ABŪ ĞĀBIR, IBRĀHĪM, *an-Nakba: ğurḥ Filasṭīn an-nāzif*, Umm al-Fahm: Center for Contemporary Studies, 2006.
- ABŪ SITTA, SALMĀN, *Ṭarīq al-ʿawda: dalīl al-mudun wa-l-qurā al-mahğūra wa-l-ḥāliya wa-l-amkina al-muqaddasa fī Filasṭīn*, London: Palestine Land Society, 2007.
- ĠUBĀRIYYA, MASʿŪD, «Azmat al-ḥukm al-maḥallī al-ʿarabī karāfiʿa li-yahūdiyyat ad-dawla», in: *Yahūdiyat ad-dawla wa-d-dāḫil al-Filasṭīnī: kitāb al-muntadā al-ʿāšir*, Umm al-Fahm: Center for Contemporary Studies, 2010.
- AMĀRAH, AḤMAD, KĪDĀR, AL-KASĀNDIR WA-YIFTĀḤʾĪL ŪRN, *al-Arāḍī al-mufarraġa: ğiġrāfiyā qānūniyya li-ḥuqūq al-Badu fī an-Naqab*, trans.: Yāsīn as-Sayyid, Ramallah: Madār, 2021.
- BĀBIH, ĪLĀN, *at-Taṯhīr al-ʿirqī fī Filasṭīn*, trans.: Aḥmad Ḫalīfa, Beirut: Muʾassasat ad-Dirāsāt, 2007.
- BĀBIH, ĪLĀN, «Qirāʾa fī siyāsat at-transfīr min Ḥāyim Wāyzmān ilā Raḥbaʿām Zaʾīfī», *Qaḍāyā Isrāʾīliya* 5, 2002, 4–13.

- BĀBIH, ĪLĀN, *al-Filasṭīniyūn al-mansiyyūn: tārīḫ Filasṭīniyī 1948*, trans.: Hāla Sinnū, Beirut: Šarikat al-Maṭbūʿāt li-l-Tawzīʿ wa-l Našr, 2014.
- BAŠĪR, NABĪH, *Ḥawla tahwīd al-makān*, Haifa: Madā al-Karmil – al-Markaz al-ʿArabī li-l-Dirāsāt at-Taṭbīqiya, 2004.
- ĞABBĀRĪN, YŪSUF, «Manāṭiq nufūḏ al-mudun wa-l-qurā al-ʿarabiya», fī: *Kitāb al-Filasṭīniyyūn fī Isrāʾīl: qirāʾāt fī at-tārīḫ wa-l-siyāsa wa-l-muǧtamaʿ*, Rūḥāna, Nadīm, wa-Ṣabbāġ-Ḥūrī, ʾArīǧ (muḥarrirūn), Haifa: Madā al-Karmil, 2015, 109.
- ḤUǦAYRĀT, MŪSĀ, «Taʾṯīr yahūdiyyat ad-dawla ʿalā hawiyyat abnāʾ al-aqalliyya al-ʿarabiyya fī dawlat Isrāʾīl», fī: *Yahūdiyyat ad-dawla wa-d-dāḫil al-Filasṭīnī: kitāb al-muntadā al-ʿāšir*, 34–47, Umm al-Fahm: Markaz ad-Dirāsāt al-Muʿāṣira, 2010.
- AL-ḪĀLIDĪ, WALĪD, *Kay lā nansā: qurā Filasṭīn allatī dammarat-hā Isrāʾīl sanat 1948 wa-asmāʾ šuhadāʾ-hā*, Beirut–Lebanon: Muʾassasat al-Dirāsāt al-Filasṭīniyya, 1997.
- DĀYĀN, MŪŠĪH, «Taṣrīḥ li-ǧarīdat Hāʾārēṣ al-Isrāʾīliyya», Haifa, 4 Nīsān 1969.
- ṢANʿ ALLĀH, ḤASAN & ʿABD AR-RĀZIQ, MATĀNĪ, *al-Rumūz al-Yahūdiyya wa-l-muqaddasāt al-ʾIslāmiya bayna al-taqdīs wa-l-tadnīs*, Umm al-Fahm: Markaz ad-Dirāsāt al-Muʿāṣira & Muʾassasat al-ʾAqṣā li-l-Waqf wa-l-Turāṯ, 2012.
- ṬAHĀ, ḤAMDĀN, «Tadmīr at-turāṯ aṯ-ṯaqāfī fī Ġazza», *Muʾassasat ad-Dirāsāt al-Filasṭīniyya – Waraqat Siyāsāt* 31, 29 Kānūn aṯ-ṯānī 2024.
- ʿUṮĀMNA, ĀMINA, «Manāzil al-Filasṭīniyyīn fī Yāfā wa-istikhdāmuhā taḥt sulṭat Isrāʾīl wa-ǧihāz dawlatihā», *Maǧallat ad-Dirāsāt al-Filasṭīniya*, vol. 93, 2013, 100–110.
- ʿARRĀF, ŠUKRĪ, *al-Mawāqiʿ al-ǧuġrāfiya fī Filasṭīn: al-asmāʾ al-ʿarabiyya wa-l-tasammiyāt al-ʿibrāniyya*, Beirut: Muʾassasat al-Dirāsāt al-Filasṭīniya, 2004.
- LUṬFĪ, ṢĀLIḤ, *al-Qawānīn al-ʿunṣuriyya fī Isrāʾīl – masaḥ ḥāla*, Under publication, 2025.
- MATĀNĪ, ʿABD AR-RĀZIQ MUḤAMMAD, *ʿIlm al-āṯār wa-ṣināʿat at-tārīḫ*, Umm al-Fahm: Markaz ad-Dirāsāt al-Muʿāṣira, 2010.
- MARQAṬAN, MUḤAMMAD, «Ḏākirat al-makān: asmāʾ al-mudun wa-l-qurā al-Filasṭīniyya mā bayna al-istimrāriyya al-tārīḫiya wa-l-ṭams al-Ṣuhyūnī», *Tabyīn*, vol. 9, №. 33, 2020, 31–54.
- MARKAZ AD-DIRĀSĀT AL-MUʿĀṢIRA (EDS.), *al-Dāḫil al-Filasṭīnī wa-yahūdiyat al-dawla: kitāb al-muntadā al-fikrī al-ʿāšir*, Umm al-Fahm: Markaz ad-Dirāsāt al-Muʿāṣira, 2010.
- MAṢĀLIḤA, NŪR AD-DĪN, *ʾArḍ ʾakṯar wa-ʿArab ʾaqall: siyāsat "at-transfīr" al-Isrāʾīliya fī at-taṭbīq 1949–1996*, Beirut: Muʾassasat al-Dirāsāt al-Filasṭīniya, 1997.
- MUṢṬAFĀ, MUHANNAD, *Bidūn tarḫīṣ: siyāsat hadm al-buyūt al-ʿarabiyya fī Isrāʾīl*, Umm al-Fahm: Markaz ad-Dirāsāt al-Muʿāṣira, 2005.
- MAHDĪ, KĀẒIM ʿALĪ, *Mā baʿd aṣ-Ṣuhyūniya*, Beirut: Markaz Dirāsāt al-Waḥda al-ʿArabiya, 2016.
- NUʿAYRĀT, RĀʾID, «al-Ǧidār al-fāṣil fī al-ʿaqliyya al-Isrāʾīliyya», *Muʾtamar Filasṭīniyyī Ūrūbbā (2008): al-wāqāʾiʿ wa-ṯ-ṯawābiq*, London: al-ʾAmāna al-ʿĀmma li-Muʾtamar Filasṭīniyyī Ūrūbbā, 2008.